

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الصيرفة الإسلامية في تشجيع المدخرات العائلية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الأستاذ المشرف:

- بن ضيف محمد عدنان

إعداد الطالب (ة):

- بلعشي يوسف

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	قصوري إنصاف	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بن ضيف محمد عدنان	أستاذ محاضر	مشرفا	جامعة بسكرة
3	أسماء حدانة	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

A decorative floral element with multiple small flowers and leaves, positioned to the left of the calligraphic text.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. له الفضل والمنة أن وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لي ولغيري.

في مستهل هذا الجزء الذي أراه تتويجاً لمسيرة جهد وعطاء، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، مقروناً بخالص الدعاء، إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، وساهم ولو بكلمة طيبة في إخراج هذا العمل إلى النور.

وأخص بالشكر والتقدير:

الاستاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور **بن ضيف محمد عدنان** والأستاذ الدكتور **غقال إلياس** اللذين اشرفا على هذه المذكرة، ولم يخلا عليّ بتوجيهاتهما السديدة، وملاحظتهما القيمة، وصبرهما الكبير طوال فترة إعداد هذا البحث. فلهما مني كل التقدير والاحترام، وأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء وأن يبارك في علمهما وعملهما.

الإهداء

الحمد لله وبعد

إلى منارة دربي وقرّة عيني... والدي العزيز، الذي علمني أن بالعلم ترتقي الأمم، وبجهده وتضحياته مهد لي طريق النجاح.

إلى نبع الحنان وينبوع الأمان... والدتي الغالية، التي غمرتني بدعواتها الصادقة وحبها الذي لا ينضب، فكانت لي خير سند وداعم.

حفظكما الله ورعاكما وأمد في عمركما على طاعته.

إلى من شاركوني طفولتي وأحلامي، وكانوا لي العضد والسند... إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى شريكة الدرب ورفيقة الروح... زوجتي الغالية، على صبرك وتفهمك ودعمك المتواصل لي.

إلى كتكوتتي الرائعة وربحانتي نورسين

إلى كل من علمني حرفاً وأنار لي طريقاً... أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من ساندني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة في ظهر الغيب.

إليكم جميعاً...

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا، راجياً من الله القبول والتوفيق

بلعشي يوسف

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تمكن الصيرفة الاسلامية من جلب المدخرات لدى الأفراد وما هي الأساليب المتبعة في ذلك، ولقد وجدنا في هذه الدراسة أن تنوع المنتجات الصيرفة الاسلامية كان له أثر في زيادة المدخرات وإن كانت نسب مختلفة حسب كل فئة ولكنها تبقى أحد أساليب جلب هذه المدخرات

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الاسلامية، الادخار، التكنولوجيا المالية.

Abstract:

This study aims to determine the extent to which Islamic banking has been able to attract savings from individuals and the methods used to achieve this. In this study, we found that the diversification of Islamic banking products had an impact on increasing savings, albeit at different rates across various categories. However, it remains one of the methods for attracting these savings.

Keywords: Islamic Banking, Savings, Financial Technology.

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
21	قطاعات التمويل الإسلامي الربحية	01
23	أهم أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية لسنة 2024/2023	02
39	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	03
41	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة	04
46	نسبة الايداعات حسب نوع الحساب	05

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
26	عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في أوروبا حسب الدول	01
27	نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في أوروبا	02
28	عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	03
29	نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	04
30	عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي	05
31	نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي	06
32	عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في دول جنوب و جنوب شرق آسيا	07
34	نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في دول جنوب و جنوب شرق آسيا	08
38	عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المسيلة	09
44	بيانات الصيرفة الإسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة الى غاية ديسمبر 2024	10

فهرس المحتويات:

.....	الاهداء
.....	الشكر والتقدير
.....	الملخص
.....	قائمة الاشكال والجداول
.....	فهرس المحتويات
أ.....	مقدمة
أ.....	أولا: إشكالية الدراسة
ب.....	ثانيا: فرضيات الدراسة
ب.....	ثالثا: أهمية الدراسة
ب.....	رابعا: مبررات اختيار الموضوع
ب.....	خامسا: أهداف الدراسة
ج.....	سادسا: المنهج المستخدم
ج.....	سابعا: الدراسات السابقة
ج.....	تاسعا: هيكل الدراسة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والصيرفة الإسلامية

05.....	تمهيد
05	المبحث الأول: مفاهيم حول الادخار وأهميته
06	المطلب الأول: مفاهيم أولية حول الادخار
06	الفرع الاول: نشأة ومفهوم الادخار
06	أولا: النشأة التاريخية للادخار
07.....	ثانيا: مفهوم الادخار
08	الفرع الثاني: أهمية الادخار

09	الفرع الثالث: مصادر الادخار.....
10	أولاً: مدخرات القطاع العائلي.....
10	ثانياً: مدخرات قطاع الأعمال.....
10	ثالثاً: مدخرات حكومية.....
10	المبحث الثاني: نشأة وماهية الصيرفة الإسلامية.....
11	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصيرفة الإسلامية.....
11	الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية.....
12	الفرع الثاني: تعريف المصارف الإسلامية.....
13	المبحث الثالث: الجانب التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.....
13	المطلب الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....
14	الفرع الأول: مرحلة البداية والتأسيس (1991 - أوائل 2000).....
14	الفرع الثاني: مرحلة التوسع المحدود (أوائل 2000 - 2017).....
14	الفرع الثالث: مرحلة التنظيم والتوسع المتسارع (2018 - حتى اليوم).....
15	المطلب الثاني: التطور التاريخي للقوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر.....
15	الفرع الأول: غياب الإطار القانوني الخاص (1990-2017).....
15	الفرع الثاني: الاعتراف التشريعي.....
16	الفرع الثالث: وضع الإطار التنظيمي التفصيلي.....
17	الفرع الرابع: التركيز ضمن القوانين الجديدة.....
19	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني

تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

21	تمهيد.....
21	المبحث الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية.....

22	المطلب الاول: أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية.....
23	المطلب الثاني: قطاعات ومجالات التكنولوجيا المالية الإسلامية.....
24	المطلب الثالث: تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية.....
25	المبحث الثاني: تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية
25	المطلب الاول: تجربة بعض البنوك الإسلامية.....
25	الفرع الأول: في الدول الأوروبية
27	الفرع الثاني: في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا
29	الفرع الثالث: في دول مجلس التعاون الخليجي.....
31	الفرع الرابع: في دول جنوب وجنوب شرق آسيا
35	خلاصة الفصل

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

37	تمهيد.....
37	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
37	المطلب الاول: لمحة تاريخية حول نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
37	الفرع الأول: تطور البنك تاريخيا
37	الفرع الثاني: وكالة المسيلة.....
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
38	الفرع الاول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
41	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة
42	المبحث الثاني: الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك.....
43	المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرف البنك
43	المطلب الثاني: الحسابات الإسلامية المقدمة من طرف البنك

48 خلاصة الفصل
50 الخاتمة
53 قائمة المصادر والمراجع
57 الملاحق

مقدمة

مقدمة:

يُعدّ الادخار حجر الزاوية في الاستقرار المالي للأسر، ومحركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد. فهو لا يمثل فقط شبكة أمان للأفراد والعائلات لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتمويل احتياجاتهم المستقبلية كالسكن والتعليم والعلاج، بل يشكل أيضاً الرافد الرئيسي لتكوين رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات المنتجة التي تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل. ويلعب الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في تعبئة هذه المدخرات وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية الفعالة.

في هذا الإطار، برزت الصيرفة الإسلامية كنموذج مالي بديل يستند إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تضع قيوداً على المعاملات القائمة على الفائدة (الربا) والغرر (عدم اليقين المفرط)، وتشجع بدلاً من ذلك على تقاسم المخاطر والأرباح، والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والملموسة ذات النفع الاجتماعي. وقد شهد هذا النموذج انتشاراً متزايداً على مستوى العالم، بما في ذلك الجزائر التي سعت خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للسماح بنشاط البنوك والنوافذ الإسلامية، استجابةً للطلب المتزايد من شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي قد تفضل التعامل مع مؤسسات مالية تتوافق مع معاملاتها مع قناعاتها الدينية.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسلوك الادخار لدى الأسر. فمن المتوقع أن تساهم المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جذب مدخرات شريحة من الأسر التي كانت مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية، مما قد يؤدي إلى زيادة مستوى الشمول المالي ورفع معدلات الادخار الوطني، وتحويل الأموال المكتنزة خارج النظام المصرفي إلى مدخرات موجهة للاستثمار.

أولاً: إشكالية الدراسة

في ضوء ما سبق، تبرز إشكالية هذه الدراسة في السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يمكن للصيرفة الإسلامية أن تساهم في تشجيع المدخرات العائلية في الجزائر وتعبئتها نحو قنوات الاستثمار المنتجة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي خصائص ومميزات الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية؟

ما هو واقع الادخار العائلي في الجزائر والتحديات التي تواجهه؟

ما هي الآليات والأدوات التي تعتمد عليها الصيرفة الإسلامية لاستقطاب المدخرات العائلية؟

ما مدى إقبال العائلات الجزائرية على منتجات الصيرفة الإسلامية؟

ما هي المعوقات التي تحد من فعالية الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: طرح العديد من الخدمات الإسلامية لتمس فئات كثيرة يرفع معدلات الادخار.

الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية بين انتشار الشبايبك الإسلامية وارتفاع معدلات الادخار العائلي.

الفرضية الثالثة: يعد غياب الإطار التشريعي المتكامل والتوعية المجتمعية من أهم معوقات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة على عدة مستويات:

المستوى الأكاديمي: تساهم في إثراء المكتبة العلمية بدراسة متخصصة حول دور الصيرفة الإسلامية في تشجيع المدخرات العائلية، وتوفير إطاراً نظرياً متكاملًا حول الموضوع.

المستوى الاقتصادي: تسلط الضوء على أهمية تعبئة المدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية، ودور الصيرفة الإسلامية في هذا المجال.

المستوى العملي: تقدم رؤية استشرافية للمؤسسات المالية والسلطات النقدية حول إمكانيات تطوير الصيرفة الإسلامية وتعزيز دورها في استقطاب المدخرات غير الرسمية.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

مع التوجهات العالمية وخاصة بعد الازمة العالمية 2008 زاد الاهتمام الكبير بالصيرفة الاسلامية كحل من الحلول لمعالجة المشاكل الاقتصادية لذا كان اختيارنا لهذا الموضوع ينبع من تقاطع عدة عوامل مهمة: النمو الملحوظ للصيرفة الإسلامية، الدور الحيوي للمدخرات العائلية في الاقتصاد، المبادئ الفريدة التي تقدمها المالية الإسلامية، والحاجة إلى فهم أعمق وتطبيقي لهذا الدور في سياقات محددة.

سادسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والإطار القانوني المنظم لها.
- دراسة العلاقة بين توفر منتجات الصيرفة الإسلامية وزيادة معدلات الادخار العائلي.
- تحديد المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في استقطاب المدخرات العائلية في الجزائر.
- اقتراح آليات وحلول لتفعيل دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات العائلية وتوجيهها نحو الاستثمار.

سابعاً: المنهج المستخدم

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في تعبئة المدخرات العائلية. كما تم الاستعانة بدراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة للوقوف على واقع الادخار العائلي في إطار الصيرفة الإسلامية ومدى استقطابها لهذه الفئة.

ثامناً: الدراسات السابقة

لقد افضى الاهتمام بالصيرفة الإسلامية وعلاقتها بنمو الادخار للعديد من الدراسات السابقة المهتمة بالموضوع نذكر منها:

- دراسة مداس حبيبة، جودي ليلي 2023 النوافذ الإسلامية من أجل تبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية - دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل وخلصت الدراسة إلى أن تجربة البنك لا تزال فتية حيث أنشأ النافذة سعياً وراء تحقيق أرباح إضافية خاصة بعد النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية وكذلك استجابة لاحتياجات عملائه ورغبتهم في تجنب النشاطات الربوية. وقد حاول البنك الالتزام بالضوابط التأسيسية التي فرضها القانون.
- دحو محمد، (2019-2020)، تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر وخلص هذا البحث إلى أن البنوك الإسلامية استقطبت ودائع لا بأس بها ولكن تبقى هناك نقائص على المستوى التكنولوجي يجب تداركه.

تاسعاً: هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية فصلين نظريين وفصل تطبيقي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والصيرفة الإسلامية

المبحث الأول: مفاهيم حول الادخار وأهميته.

المبحث الثاني: نشأة وماهية الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث: الجانب التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الفصل الثاني: تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية.

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثالث: دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للادخار

المحلي والصيرفة الإسلامية

تمهيد:

تحتل المدخرات المحلية مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني، إذ يُعد الادخار الداخلي أو ما يسمى بالمدخرات المحلية أحد أهم العناصر التي تسهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن الآثار التضخمية.

يتم تحقيق هذا التوازن بالاعتماد على القطاع المصرفي الذي يُعتبر عصب الحياة الاقتصادية، حيث يقوم بدور محوري في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية. وتعمل هذه الاستثمارات بدورها على زيادة الدخل القومي، الذي يُشكل المصدر الأساسي للمدخرات، مما يخلق دورة اقتصادية متكاملة تدعم النمو المستدام.

تعد الصيرفة الإسلامية من أبرز المعاملات المصرفية الحديثة التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث نجحت بأسلوب عملها المبتكر والمتميز في إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية التي يتركز نشاطها أساساً على الفائدة المحرمة شرعاً.

لقد استطاعت المصارف الإسلامية، بفضل سياساتها ومبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية، أن تفرض نفسها بشكل متسارع على الساحة المصرفية وأن تلقى قبولاً واسعاً من قبل المودعين والمستثمرين الراغبين في التعامل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. سنتناول أولاً الأساسيات النظرية والعملية للاادخار المحلي والصيرفة الإسلامية، مستعرضين العلاقة بينهما ودورها في تعزيز الاقتصاد.

المبحث الأول: مفاهيم حول الادخار وأهميته

تتنوع وتباين المفاهيم والنظريات التي تفسر الادخار المحلي تبعاً لاختلاف البيئة والموطن والثقافة التي ينتمي إليها كل باحث ومفكر في المجال الاقتصادي. فقد حظيت ظاهرة الادخار الاقتصادية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين سعوا لتفسيرها نظراً لارتباطها الوثيق بظواهر اقتصادية أخرى مثل الدخل، الاستهلاك، العمالة، والنمو.

يُعد الادخار حجر الأساس لأي تنمية اقتصادية، وقد اهتمت به المجتمعات على مر العصور، كما أكدت الديانات السماوية على أهميته وحثت عليه. ويُعرّف الادخار بأنه الاحتفاظ بجزء أو نسبة من الدخل لاستخدامه في غرض محدد، ويتم توجيه هذا الجزء غالباً نحو الاستثمار.

لذلك، لا يمكن لأي دولة أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومستدامة ما لم يتحمل شعبها عبء زيادة معدل الادخار عدة مرات. وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل نمو الدخل الوطني ليفوق أو يعادل معدل النمو السكاني، مما ينتج عنه آثار إيجابية تشمل معالجة مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

المطلب الأول: مفاهيم أولية حول الادخار.

يُعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام بالغ من قِبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عبر العصور القديمة والحديثة. وقد سعى هؤلاء المفكرون جاهدين لتفسير هذه الظاهرة نظراً لعلاقتها المتينة والثيقة بمختلف الظواهر الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها الدخل والاستهلاك

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الادخار.

أولاً: النشأة التاريخية للادخار:

عندما نتحدث عن الادخار كعنصر محوري في هذه الدراسة، فإنه من الضروري التطرق إلى جذوره التاريخية. فالادخار ليس ظاهرة حديثة، بل هو ظاهرة اجتماعية متأصلة رافقت الإنسان منذ المراحل الأولى من وجوده على الأرض ولازمته طوال مسيرة تطوره.

لقد أدرك الإنسان منذ القدم أهمية الادخار وقيمته في حياته، وتطور هذا المفهوم عبر العصور حتى أصبح اليوم يُصنف كأحد أهم المتغيرات الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. فهو يمثل حجر الزاوية الذي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء اقتصاد متين وتحقيق نمو مستدام

فمنذ أن وجد الإنسان على ظهر هذه الأرض وهو يجنب جزءاً من إنتاجه أو كسبه إلى الوقت الحاجة، وعليه فإن الادخار بهذا المعنى عرفته جميع المجتمعات، كما نادى به جميع الأديان، فهو يحظى بأهمية كبيرة، خاصة في المجال الاقتصادي، إذ لعب في كل الأوقات الدور الأساسي والهام عبر مختلف الحضارات.

كما أن الادخار احتياط وأمان واستقرار للإنسان في يومه وغده (جلادي، 2012) لذا فإن الادخار قديم قدم الإنسان نفسه، يعده لتوقي المخاطر ويشعره بالطمأنينة من أجل مواجهة الأزمات قصد العيش، ويسعى من خلاله إلى تحقيق توازن بين ما يستهلك في الحاضر المؤكد وما يستهلكه في المستقبل الجهول، وهو ظاهرة اجتماعية قديمة استخدمه الإنسان البدائي، فالصيادون الذين كانوا من قبل يدخرون السمك واللحوم من أجل تكوين احتياطي من المأكولات "كانوا مدخرين" (خالد، 2004) وهذا الادخار الطبيعي مازال موجوداً حتى يومنا الحاضر، وكذلك استخدمه الحيوان - أيضاً - للمحافظة على النوع والجنس، ويؤكد ذلك - أيضاً ما جاء في القرآن الكريم وعلى لسان عيسى ابن مريم " عليه السلام" قوله تعالى " وَأَنْتُمْ كُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ " (آل عمران، 49) . ولعل ما جاء في قصة سيدنا يوسف عليه السلام" وتفسيره لرؤيا الملك ما يؤكد ذلك حيث يقول الله تعالى فيما قول الفتى " يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سَمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذُرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ " (سورة يوسف، 45-49) وهذا ما يدل أن الادخار فطرة فطر الله عليها الإنسان منذ أن وجد.

ثانياً: مفهوم الادخار:

يمكن تعريف الادخار بأنه عملية تخصيص جزء من الدخل المتوفر وتجنبيه كرسيد احتياطي للتعامل مع متطلبات المستقبل غير المتوقعة. إضافة إلى ذلك، فإنه يمثل وسيلة أساسية لتوفير الأمان النفسي والاستقرار المالي للفرد في الوقت الحاضر وفي الأيام القادمة ونظراً للدور المركزي الذي يلعبه الادخار في تحفيز التنمية بمختلف المجتمعات عبر مسارات تطورها التاريخية، فقد تنوعت التعريفات المقدمة له وتباينت المقاربات النظرية في تناوله. حيث اتجه كل باحث إلى دراسته من منظور خاص يعكس توجهاته الفكرية وخلفيته المعرفية. بناءً على ذلك، سنقوم باستعراض مجموعة من التعريفات المختلفة للادخار كما قدمها الباحثون في حقل الاقتصاد، وذلك بهدف تقديم رؤية متكاملة وفهم عميق لهذه الظاهرة الاقتصادية ذات الأبعاد المتعددة

- جاء في لسان العرب "دخر الرجل، بالفتح يدخر دخوراً، فهو داخر، ودخر دخراً" أي دل وصغر يصغر صغارا، وهو الذي يفعل ما يؤمر به، شاء أو أبي. قال تعالى " وَهُمْ دَاخِرُونَ "، أي صاغرون (ابن منظور، 2009، ص279).

- وفي القاموس المحيط " دخر تمنع وفرح، ودخر القرية مألها" (الفيروزآبادي ، 2006، ص255).

كلمة ادخار مشتقة من دخر ومعناها خبا لوقت الحاجة.

نلاحظ أن كل المصطلحات السابقة تصب في معنى الادخار الذي يعني الاحتفاظ بشيء وتجنبه لوقت الحاجة، وكل ما يبقى المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخرا، وقد ورد في حديث عائشة -رضي الله تعالى عنها عند ما قالت "كان رسول الله صلى عليه وسلم يدخر لأهل قوت سنة" المقصود هنا هو إبقاء المرء لنفسه قصد الانتفاع به وقت الحاجة، وهذا المعنى جلي في ادخار القوت للغد، والادخار هو الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل (دحو، 2020، ص6).

عندما يحصل الفرد على دخله، فإنه لا يقوم بالضرورة بإنفاقه بالكامل، بل يميل إلى تخصيص جزء منه كاحتياطي للظروف الطارئة أو لعدم الحاجة الفورية لإنفاقه. هذا الجزء غير المنفق هو ما يُعرف اقتصادياً بـ "الادخار" (Savings).

في الفكر الاقتصادي، يُعرف الادخار بأنه "الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك"، أو "الجزء من الدخل الذي لا يوجه للاستهلاك". وقد عرّفه شومبيتر بأنه "تجنّب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل". وبالتالي، فإن الادخار يمكن التعبير عنه رياضياً بالمعادلة: الادخار = الدخل - الاستهلاك. (لطفى، 1986، ص3).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الادخار يتمثل في ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز، بل هو الجزء المقتطع من الدخل بعيداً عن الاستهلاك، والذي يمتلك قابلية التحول إلى رأس مال عيني.

أما "ماريو ماريني" فيعرف الادخار بأنه "نتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات" (ماريني، 1982، ص66).

يختلف الادخار، بالمفهوم المذكور سابقاً، اختلافاً جذرياً عن مفهوم الاكتناز. فالاكتناز يُعرف بأنه الاحتفاظ بفائض الدخل خارج دائرتي الاستهلاك والاستثمار، وعادة ما يتخذ شكل نقود سائلة أو أصول أخرى ذات سيولة عالية من جهة أخرى، تتخذ أشكال الادخار صوراً متنوعة تعتمد على تعدد مصادره، فهناك الادخار العام الحكومي -ومصدره الدولة، ويتمثل في زيادة الإيرادات

الجارية للدولة عن نفقاتها الجارية. وهناك ادخار قطاع الأعمال ويتمثل في الأرباح غير الموزعة على المساهمين، بغرض إعادة استثمارها وهناك ادخار العائلي، ومصدره الأفراد، ويتمثل في الفرق بين دخول الأفراد من ممتلكاتهم وأعمالهم وبين نفقاتهم الجارية (دحو، 2020، ص7).

الفرع الثاني: أهمية الادخار

أظهرت الدراسات الاقتصادية الحديثة أن العامل الرئيسي وراء فشل أي استراتيجية تنموية هو نقص المدخرات الضرورية لتمويل الاستثمارات. تكمن أهمية الادخار في دوره كمصدر حيوي وفعال لتمويل الاستثمارات، حيث يعتبر تعزيز معدلات الادخار من المتطلبات الأساسية لتحسين النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بشكل عام والدول النامية بشكل خاص. لذلك تهدف جميع المبادرات التنموية إلى تحقيق زيادة ملموسة في معدلات الادخار لذا فإن إي مسعى حقيقي لتحقيق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة لا بد أن يرافقه تحمل الأفراد عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات الذي يحد من الاستهلاك والترف الغير مسؤول وتبذير المال فيما لا بالنفع على الفرد والمجتمع، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو الدخل الوطني، حتى يصبح. ضعف أمثال معدل نمو السكان، لما في ذلك من آثار إيجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية.

لقد أثبت التطور الاقتصادي الأهمية الكبرى لصغار المدخرين، حيث يمكن لمجموع مدخراتهم أن يتجاوز في كثير من الحالات حجم المدخرات المتأتية من فئة قليلة من أصحاب الدخل المرتفعة. وقد تعززت هذه الأهمية خاصة بعد نمو الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من جهة، وتزايد متطلبات ونفقات الدولة من جهة أخرى إضافة إلى ما سبق فللادخار أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع، فبالنسبة للفرد فإن الادخار يمكنه من تحسين ظروفه الحياتية والاقتصادية، وترقية مستواه المعيشي ومواجهة أحداث غير متوقعة والاحتياط للطوارئ، كما أنه يشكل مصدر للدخل في حالات المرض والعجز والشيخوخة، والادخار يمكن الفرد من توريث قدر من الثروة لأبنائه ليساعدهم على مواجهة ومواكبة متطلبات الحياة".

كما أن للادخار أهمية بالنسبة للدولة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب والوسائل التمويل التوسعية، التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم، الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في الارتفاع المضطرد للأسعار.
- الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية، وذلك بامتصاص الزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة.
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير، والذي يساعد الدولة في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليل الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.

- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم، ويساعد خفض النفقات على توجيه دخل الفرد المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلا من استيرادها (دحو، 2020، ص8).

يعتبر الادخار قوة اقتصادية ضرورية تفرضها المصلحة الاقتصادية، إذ أن الاعتماد على المدخرات المحلية في التنمية يساعد في تجنب الضغوط من الخارج ويساهم في الوصول إلى مستوى مناسب من التطور والرفاهية الاقتصادية. وعندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي، يصبح الأمر مهما بشكل خاص للدول النامية. فرغ نسبة الادخار شرط مهم لتحقيق نمو اقتصادي جيد، حيث تمثل قلة الموارد المحلية العائق الرئيسي أمام تحقيق النمو المطلوب لزيادة الادخار تعزز أيضا فرص الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة. ومع توفر هذه الفرص، يزداد دخل الأفراد مما يزيد الادخار والاستثمار، مما يساهم في توسيع الدورة الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام ولا شك أن الادخار المحلي يحمل أهمية كبيرة في الدول النامية بشكل خاص، خصوصا في ظل الظروف السائدة التي تعاني منها العديد من الدول والتي تتمثل في:

- سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها العديد من هذه الدول والتي نتج عنها زيادة الاعتماد على المدخرات المحلية لتمويل التنمية وتكوين قيمة مضافة لرفع مستوى دخلها، لذلك أصبح من الضروري تعبئة الموارد المحلية والعمل على زيادتها، مع العلم أن زيادة الادخار القومي لا تتأتى إلا بزيادة الادخار العائلي والذي يمثل نسبة كبيرة في تكوين الادخار القومي، وكذلك تشجيع على زيادة ادخار قطاع الأعمال العام والادخار الحكومي والادخار الخارجي.

- تطور سوق المال وبالأخص سوق الأوراق المالية كإحدى الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهو يقتضي توفير المزيد من المدخرات المحلية لتنمية هذا السوق.

- العمل على زيادة المدخرات الوطنية، حيث تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل أجنبي، وذلك لتصاعد المديونيات الخارجية لهذه الدول مما جعل من الصعب الاعتماد على المدخرات الأجنبية لتمويل التنمية، لاسيما مع صعوبة الشروط المفروضة على التمويل الأجنبي في السوق العالمي المعاصر، هذا فضلا عن ارتفاع: هذه الديون وهو ما يعتبر عائقا من عوائق التنمية (أماني، 2017، ص21).

كل هذا يبرز أهمية الحصول على كمية كبيرة من المدخرات المحلية لدعم الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو والتنمية الشاملة. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تشجيع الأفراد وتحفيزهم وغرس ثقافة الادخار لديهم عبر وضع أساليب ونماذج تتناسب مع قناعاتهم، والتي من خلالها يتم جذب وتجميع الفوائض المالية ودمجها في الاقتصاد بدلا من تركها خارج الدورة الاقتصادية.

الفرع الثالث: مصادر الادخار

إذا قمنا بتقسيم المدخرات حسب المصدر، فهناك ثلاثة مصادر للمدخرات وهي: القطاع العائلي، قطاع الأعمال، والدولة ومؤسستها (دحو، 2020، ص10)

أولاً: مدخرات القطاع العائلي

تمثل المدخرات العائلية الفرق بين الدخل المتاح، والذي يكون بعد دفع الضرائب، وما يتم إنفاقه على مختلف جوانب الاستهلاك. وينشأ هذا الادخار نتيجة لاختيار الأفراد بين استهلاك الأموال في الوقت الحاضر والاحتفاظ بها للمستقبل. وهذا الأمر يعتمد على تفضيلات الأفراد بين فائدتين؛ الفائدة الحاضرة من المال المتاح، الذي يمكن صرفه على الاستهلاك، والفائدة المستقبلية من الأموال. وفي هذه الحالة، يقوم الفرد بالادخار إذا اعتقد أن إشباعه من الأموال في المستقبل سيعطيه فائدة أكبر من تلك التي سيتخلى عنها نتيجة الاستهلاك الحالي.

يعتبر الادخار من هذا النوع متعدداً وله أشكال عدة، منها الاستثمار المباشر الذي يشكل عنصراً مهماً للادخار في الريف، حيث يتميز بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر. كما تشمل أشكال الادخار العائلية الأخرى المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة الأصول السائلة مثل السندات. من بين الوسائل الفعالة لتحفيز المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة هي الحوافز التي تقدمها البنوك للمدخرين، بالإضافة إلى سعر الفائدة. وهناك أيضاً وسائل أخرى لتشجيع الادخار مثل شهادات الاستثمار والإيداع وعقود التأمين.

ثانياً: مدخرات قطاع الأعمال

يمثل ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من أرباحها في زيادة استثمارها.

ثالثاً: مدخرات حكومية

تسعى الحكومات باستمرار لتطوير مواردها المالية وتقليل النفقات العامة دون التأثير بشكل سيء على الأهداف التنموية. الهدف من ذلك هو استخدام هذا الفائض لتمويل الاستثمارات العامة أو للاحتفاظ به كاحتياطي لمواجهة أي عجز قد يحدث في ميزانية الدولة في السنوات القادمة بسبب زيادة النفقات عن الإيرادات. هذا الفائض يمثل ما يسمى بالادخار الحكومي. ويحدث الادخار الحكومي من خلال الفارق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.

المبحث الثاني: نشأة وماهية الصيرفة الإسلامية

لا شك أن ملامح النظام المصرفي الإسلامي بدأت منذ بداية التاريخ الإسلامي، لكن انطلاقته الحديثة لم تظهر إلا في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبهذا يمكن اعتبارها البداية الحقيقية لنظام مصرفي جديد. في تلك الفترة، بدأت الأزمات تظهر في النظام المالي والمصرفي التقليدي، خصوصاً مع الأزمة المالية العالمية في 2008، والتي أثبتت خلالها قدرة المصارف الإسلامية وكفاءتها في مواجهة الأزمات المالية، نظرًا لاعتمادها على أساليب تمويل متنوعة تستند إلى مبادئ الشريعة واستثمارها في مجالات الاقتصاد الحقيقي. هذا الأمر أدى إلى زيادة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية عالمياً في بداية الألفية الثالثة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصيرفة الإسلامية

يعتبر ظهور الصيرفة الإسلامية بمثابة ظهور نظام مالي جديد، خاصة في وقت الذي بدأت تظهر فيه أزمات للنظام المالي الجديد.

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية نتيجة لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد أساليب مصرفية تتجنب الربا وتتعد عن الاعتماد على الفائدة. حدث ذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها. مع تحريم الإسلام للربا، تمت مراجعة الأنظمة المالية والنقدية في تلك الدول وذلك بهدف استبدال نظام الفائدة بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. يسعى هذا التغيير إلى تقديم مجموعة متنوعة من الأنشطة والخدمات المصرفية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبالتالي، فإن تحريم الربا يمثل الدافع الديني وراء ظهور المصارف الإسلامية، بينما يلعب تحقيق الأهداف الاقتصادية وفقاً للشريعة الإسلامية دوراً اقتصادياً في تأسيسها.

ظهر نظام المصارف الإسلامية للمرة الأولى عام 1940 في ماليزيا، حيث تم إنشاء صناديق ادخار تعمل بدون فائدة. في نهاية الأربعينات، بدأ التفكير المنظم حول هذه المصارف يظهر في باكستان، بهدف تطوير طرق تمويل تتماشى مع التعاليم الإسلامية. ومع ذلك، استمر هذا التفكير لفترة طويلة ولم يتم تطبيقه فعلياً إلا في مصر بداية الستينات (دحو، 2020، ص44).

تعتبر مدينة ميت غمر في محافظة الدقهلية بمصر هي المكان الذي شهد ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية، رغم أنها لم تدم سوى بضع سنوات. بدأت هذه التجربة في عام 1963 وانتهت في 1967. وقد تمثلت تلك التجربة في إنشاء بنك الادخار المحلي، الذي تم تأسيسه وفقاً للشريعة الإسلامية، حيث لم يكن البنك يقدم فوائد على الودائع ولا يفرض فوائد على القروض التي يمنحها للعملاء. وكان الهدف الرئيسي من هذه التجربة هو تحفيز المسلمين على المشاركة في تكوين رأس المال لتمويل المشاريع، بينما كانت عوائد المساهمين تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر (شحاتة، 2006).

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بعد بنوك الادخار المحلية، الذي تأسس في عام 1971م ثم باشر أعماله في عام 1972 وهو يعتبر أول بنك إسلامي حكومي في مصر، إذ يقوم هذا البنك بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحها على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار. وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام 1974 حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية. ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام 1974 إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في عام 1975 ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها (محمد، 1989).

يتميز هذا البنك بأنه يختص بالحكومات فقط ولا يقدم خدماته للأفراد في الأمور المصرفية. بعده، في عام 1975، أسس بنك دبي الإسلامي ليكون أول بنك إسلامي ينشأ بتمويل من الأفراد. ثم استمرت جهود تأسيس المصارف الإسلامية، حتى وصل عددها إلى 25 مصرفاً في نهاية السبعينات. وفي نهاية الثمانينات، ارتفع العدد إلى 100 مصرف. واستمر النمو والانتشار للمصارف الإسلامية حتى عام 1996، حيث بلغ عددها 192 مصرفاً ومؤسسة مالية موزعة على 34 دولة، ويصل عدد فروعها إلى أكثر من 320. بحلول عام 2010، كان هناك أكثر من 270 مصرفاً إسلامياً منتشرة في مختلف دول العالم، بما في ذلك أوروبا وأمريكا، وتقدر أصولها بأكثر من 260 مليار دولار، تمكنت من جمع مبالغ كبيرة من المال من خلال مساهمات أو ودائع استثمارية بنمو يتراوح بين (13-16%). بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح العديد من الفروع للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية في جميع أنحاء العالم، حيث يقدر حجم رأس المال لكل فرع بحوالي 200 مليار دولار. وفقاً للتقارير لعام 2014/2013، وصل عدد المؤسسات المالية الإسلامية إلى أكثر من 700 مؤسسة، تعمل في أكثر من 60 دولة حول العالم. من بين هذه المؤسسات، هناك 205 في دول الخليج العربي و100 في دول عربية أخرى، بينما تقع البقية في دول مختلفة (دحو، 2020، ص45).

وقد تم انتشار المصارف الإسلامية بطريقة مميزة من خلال أسلوبين رئيسيين. الأسلوب الأول هو إنشاء بنوك إسلامية بجانب البنوك التقليدية. بينما الأسلوب الثاني كان يتضمن إعادة هيكلة النظام المصرفي بالكامل ليناسب قوانين الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى إلغاء البنوك التقليدية. هذا الأسلوب الأخير اتخذ بدوره شكلين مختلفين. الأول كان التجربة الإيرانية، التي حولت الاقتصاد الوطني كاملاً، بما في ذلك القطاع المصرفي، إلى نظام إسلامي شامل. أما الثاني، فهو التجربة الباكستانية، التي شهدت عملية أسلمة الاقتصاد بشكل تدريجي، حيث بدأت أولاً بأسلمة النظام المصرفي.

الفرع الثاني: تعريف المصارف الإسلامية.

أصبحت المصارف الإسلامية موجودة بالفعل، ليس فقط في حياة المسلمين، ولكن في كل أنحاء العالم. فهي تتواجد في العديد من الدول، مما يجعلها جزءاً أساسياً من النظام المصرفي العالمي. في الفقرات التالية، سنستعرض هذا النوع من المؤسسات المالية. يعرف المصرف الإسلامي بأنه:

- مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفق عليها وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاداتها. المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً والالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة (الخيضري، 1999، ص17).

- مفهوم المصرف الإسلامي يتوقف أساساً على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك كبديل لمفهوم سعر الفائدة الثابت الذي تتعامل به البنوك التقليدية (دحو، 2020، ص46).

- مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (دحو، 2020، ص46).

- أحمد النجار يعرف المصارف الإسلامية على أنها "مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار، في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكرامة للأمة الإسلامية (العمش، 2012، ص 03).

على الرغم من تنوع التعريفات للمصرف الإسلامي، يمكن القول إنه هو البنك الذي يتبع قواعد الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته المالية. يشمل ذلك استلام الأموال من مختلف العملاء واستثمارها في مجالات متعددة، مع التركيز على استخدام مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

من الواضح مما تم ذكره أن المصرف الإسلامي يقدم رسالته استجابة لاحتياجات المجتمع الإسلامي. فهو يوفر وسيلة للمعاملات المصرفية والاستثمارية دون الوقوع في شبهة الربا، مما يعني تجنب الفائدة في المعاملات. ويقوم المصرف بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية من خلال تشجيع الودائع والمدخرات ويقدم وسائل استثمار فعالة لجذب هذه المدخرات. في ذات الوقت، تلتزم هذه الخدمات بالقواعد الشرعية وتتنافس في قطاع المصارف، مما يسمح لها بالدخول إلى السوق المالي.

عندما يقوم الشخص بدراسة المصارف الإسلامية، يلاحظ أنها ظهرت استجابة لطموحات المجتمعات التي تسعى إلى التطور والنمو. الهدف هو إنشاء طرق وأدوات للتعامل المالي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى استخدام طرق للمشاركة في الأرباح والخسائر في المعاملات. هذه المصارف تلتزم بأسس اجتماعية واستثمارية وتنموية، وتعتمد على مبادئ الوساطة المالية مع تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في الأنشطة المالية. إضافة إلى ذلك، فهي لا تقدم قروضاً نقدية ولا تشارك في الاستثمارات بالطريقة التي تعمل بها البنوك التقليدية، بل تعمل على توظيف الأموال بطرق متنوعة في الاستثمار، وتتحمل العواقب التي قد تنجم عن هذا الاستثمار، سواء كانت أرباحاً أو خسائر، وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم (دحو، 2020).

المبحث الثالث: الجانب التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

ان الجانب القانوني لكل عملية مالية هو الذي يحدد مرونتها وتطورها وكلما كانت هذه القوانين مواكبة للعصر كلما كانت العمليات المالية سلسلة ومتاحة لذا سندرس التطورين التاريخي للصيرفة الإسلامية في شقيها القانوني المنظم والتطبيقي المتمثل في نشأة البنوك والنوافذ المصرفية الإسلامية.

المطلب الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمثل الصيرفة الإسلامية نموذجاً مالياً ومصرفياً يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وأبرزها تحريم الربا (الفائدة) والغرر (عدم اليقين المفرط) والميسر (المقامرة)، والتركيز على تقاسم المخاطر والأرباح وتمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والمشروعة أخلاقياً. شهدت

الجزائر، كغيرها من الدول ذات الأغلبية المسلمة، اهتمت منذ البداية بهذا النوع من الخدمات المالية، وقد مرت تجربتها بمراحل مختلفة من التطور وصولاً إلى الاعتراف التنظيمي الكامل نسبياً في السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: مرحلة البداية والتأسيس (1991- أوائل 2000)

تعتبر الخطوة الرسمية الأولى للصيرفة الإسلامية في الجزائر هي تأسيس "بنك البركة الجزائري (Al Baraka Bank Algeria)" في عام 1991 وهو أول بنك إسلامي تأسس على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990، ويعتبر أول مؤسسة مالية يساهم في رأسمالها شركاء من القطاع العام، وشركاء خواص وأجانب في نفس الوقت. تأسس بنك البركة الجزائري في سنة 1990، وتم افتتاحه بشكل رسمي في 20 ماي 1991، ومارس نشاطه الفعلي في سبتمبر من نفس السنة، ويجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الاستثمار، حيث يعتبر وفق المادة 114 من القانون 90-10 بنكا تجاريا في حين أن الفقرة 08 من المادة 03 من قانونه الأساسي تنظم أعماله بصفته بنكا للاستثمار. وضع البنك أمام تحدي العمل ضمن بيئة تنظيمية مصممة أساساً للبنوك التقليدية. رغم ذلك، شكل تأسيسه نقطة البداية الرسمية للتمويل الإسلامي المنظم في البلد (بن منصور، مرابط 2003، ص6).

الفرع الثاني: مرحلة التوسع المحدود (أوائل 2000- 2017)

خلال هذه الفترة، ظل بنك البركة الفاعل الرئيسي في السوق. شهدت هذه المرحلة دخول بنك إسلامي ثانٍ هو "بنك السلام الجزائري (Al Salam Bank Algeria)"، الذي كانت ثمرة تعاون جزائري إماراتي، والذي تأسس بتاريخ 08 جوان 2006 (بنك السلام، 2012، ص03)، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 10 سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولته نشاطه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، مما أضاف بعض الزخم للسوق ومع ذلك، بقي نمو القطاع محدوداً نسبياً خلال هذه الفترة. يمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل، منها:

- غياب إطار قانوني وتنظيمي مخصص: استمر العمل ضمن الإطار العام لقانون النقد والقرض، مما حدّ من القدرة على تطوير منتجات مبتكرة تتوافق تماماً مع الشريعة وتلبي احتياجات السوق المتنوعة.
- ضعف الوعي العام: كان الوعي بمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية لا يزال محدوداً لدى شريحة واسعة من الجمهور والشركات.
- المنافسة من البنوك التقليدية: كانت البنوك التقليدية تستحوذ على الحصة السوقية الأكبر بشكل كبير.

الفرع الثالث: مرحلة التنظيم والتوسع المتسارع (2018- حتى اليوم)

شكلت الفترة بدءاً من عام 2018 نقطة تحول رئيسية في تاريخ الصيرفة الإسلامية بالجزائر. تميزت هذه المرحلة بالاعتراف القانوني والتنظيمي الصريح، مما فتح الباب لتوسع كبير.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي للاذخار المحلي والصيرفة الإسلامية

وحسبما جاء في المذكرة الظرفية لبنك الجزائر لسنة 2023 أنه مع نهاية 2022 بلغ عدد الشبايك البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية 655 ليرتفع مع نهاية 2023 الى 741 شباكا موزعة على 12 بنك.

وهكذا شرعت العديد من البنوك العمومية والخاصة التقليدية في إطلاق نوافذ متخصصة لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية ويسوق حاليا 12 بنكا (6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة) منتجات إسلامية مبتكرة تتلاءم مع احتياجات الزبائن في مجالات عدة، من خلال 861 نافذة ووكالة موزعة على المستوى الوطني الى غاية سبتمبر 2024 (صيرفة إسلامية: تطور إيجابي و ودائع تفوق 800 مليار دج، 2025).

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بزيادة الوعي العام، وتطوير منتجات أكثر تعقيدًا (مثل الصكوك وأدوات سوق المال الإسلامي)، وتوفير الكفاءات البشرية المتخصصة في هذا المجال.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للقوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت البيئة التشريعية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا ملحوظًا، انتقلت فيه من غياب إطار قانوني متخصص إلى اعتراف صريح وتفصيل تنظيمي دقيق. سنتبع المسار التاريخي للقوانين والأنظمة الرئيسية التي شكلت الإطار المنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ ظهورها وحتى الوقت الحاضر.

الفرع الأول: غياب الإطار القانوني الخاص (1990-2017)

عندما بدأ أول بنك يقدم نشاط خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر (بنك البركة عام 1991)، كان الإطار القانوني الحاكم للقطاع المصرفي هو القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقروض. هذا القانون، الذي وضع الأسس لتنظيم البنوك والمؤسسات المالية وعملياتها، لم يتضمن أي إشارة صريحة أو أحكام خاصة بالصيرفة الإسلامية أو المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.

ونتيجة لذلك، عملت البنوك الإسلامية القليلة التي تأسست في هذه الفترة (مثل بنك البركة ولاحقًا بنك السلام) ضمن هذا الإطار العام، واجتهدت في تكييف عملياتها لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، ومتطلبات القانون القائم من جهة أخرى. واجهت هذه البنوك تحديات تتعلق بالغموض القانوني في بعض الجوانب، وعدم وجود اعتراف رسمي بخصوصية نماذج عملها القائمة على عدم التعامل بالفائدة وتقاسم المخاطر. يمكن القول إن هذه المرحلة اتسمت بالعمل ضمن "فراغ تشريعي نسبي" فيما يخص الصيرفة الإسلامية تحديداً.

الفرع الثاني: الاعتراف التشريعي

شكل عام 2018 نقطة تحول مفصلية في التاريخ التشريعي للصيرفة الإسلامية بالجزائر. ففي 04 نوفمبر 2018، صدر النظام رقم 18-02 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والصيرفة الإسلامية

أهم ما جاء به هذا النظام المادة الأولى التي تعترف صراحة بإمكانية ممارسة العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة (يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد).

وقد وضحت المادة الثانية على سبيل الحصر العمليات الداخلة فيما يسمى الصيرفة التشاركية والتي هي (المراجحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار).

كما نص هذا النظام كذلك على الاستقلال المالي لشباك المالية التشاركية عن باقي الفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية.

كان هذا النظام هو الإطار التشريعي الأول الذي منح الصيرفة الإسلامية "شريعة قانونية" واضحة ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، وفتح الباب أمام وضع تنظيمات تفصيلية لممارستها.

الفرع الثالث: وضع الإطار التنظيمي التفصيلي

بناءً على الأساس التشريعي الذي وفره النظام 18-02، قام بنك الجزائر، بصفته السلطة الرقابية على القطاع المصرفي، بإصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

يعتبر هذا النظام الإطار التنظيمي المحوري والأكثر تفصيلاً للصيرفة الإسلامية في الجزائر حتى الآن. وقد وضع القواعد العملية لممارسة هذا النشاط، وشمل عدة جوانب رئيسية (النظام رقم 20-02، 2020):

- تعريف المنتجات: حدد قائمة بالمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يمكن للبنوك تقديمها (مراجحة، مشاركة، مضاربة، إجارة، سلم، استصناع، حسابات الاستثمار، الودائع لأجل، إلخ).
- النوافذ الإسلامية: وضع شروط وقواعد فتح وتشغيل "نوافذ" مخصصة لتقديم المنتجات الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مما سمح بتوسيع نطاق الخدمة بشكل كبير.
- الحوكمة الشرعية: ألزم البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس الصيرفة الإسلامية (سواء كانت بنوكاً إسلامية متخصصة أو عبر نوافذ) بإنشاء هيئة رقابة شرعية داخلية مستقلة للتأكد من مطابقة العمليات لأحكام الشريعة.
- الهيئة الشرعية الوطنية: نص على إنشاء "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (ACSNIFI)" لدى المجلس الإسلامي الأعلى، كهيئة مرجعية عليا مهمتها توحيد الممارسات وتقديم الإفتاء وضمان الامتثال الشرعي على المستوى الوطني.

أعطى هذا النظام دفعة قوية للصيرفة الإسلامية، حيث وفر الوضوح والثقة لكل من البنوك والعملاء، وشجع البنوك التقليدية (خاصة العمومية منها) على الدخول بقوة في هذا السوق عبر فتح النوافذ.

الفرع الرابع: التكريس ضمن القوانين الجديدة

في 21 جويلية 2023، صدر قانون جديد وشامل ينظم القطاع المصرفي، وهو القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2023). ألغى هذا القانون الجديد القانون رقم 90-10 وتعديلاته، لكنه قام بدمج وتكريس الأحكام المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ضمن نصوصه.

أكد القانون الجديد في مواده المختلفة (مثل المواد التي تعرف عمليات البنوك والودائع والتمويلات) على إمكانية قيام البنوك والمؤسسات المالية بعمليات مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أنه يتطلب تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقاً على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر. (في إشارة ضمنية إلى استمرار العمل بأنظمة بنك الجزائر مثل النظام 20-02 ما لم تصدر تنظيمات جديدة). وبهذا، أصبحت الصيرفة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني الأساسي المنظم للقطاع المصرفي في الجزائر، ولم تعد مجرد إضافة عبر تعديل.

مر الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر برحلة تطور واضحة، بدأت بالعمل ضمن الفراغ التشريعي للقانون المصرفي العام، ثم تحققت نقلة نوعية بالاعتراف التشريعي الصريح عام 2018، تلاها وضع إطار تنظيمي مفصل وشامل عام 2020. وأخيراً، تم دمج وتكريس هذه المبادئ ضمن القانون الجديد والشامل النقدي والمصرفي لعام 2023. يعكس هذا التطور استجابة المشرع والمنظم الجزائري للطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية، ورغبة في توفير بيئة قانونية مستقرة وواضحة لنمو هذا القطاع.

وسعيًا لزيادة منتجات الصيرفة الإسلامية تم إدراج مواد تخص هذا الأمر حيث نصت المادة 179 من قانون المالية لسنة 2025 على أنه "يسمح للخبزينة العمومية إصدار سندات تسمى الصكوك السيادية تمثل حقوق الانتفاع للأصول التي تنتمي لأموال الدولة موجه لأشخاص الطبيعيين والمعنويين من أجل المشاركة في تمويل المنشآت و/أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري للدولة" (قانون المالية 2025، 2024، ص.63). كما نص قانون المالية 2025 في مادته 135 على إعفاء هذه الصكوك من الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات ورسوم التسجيل والرسم العقاري لمدة خمس سنوات (قانون المالية 2025، 2024). وتعتبر الصكوك السيادية من أدوات التمويل للمشاريع الحكومية التي تأخذ الصبغة الإسلامية وتكون منافسة لسندات الخبزينة العمومية ويبقى تحديد كيفية تطبيق هذه التقنية مرهوناً بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية كما نصت عليه المادة 179 المذكورة أعلاه من قانون المالية لسنة 2025.

وفي نفس الإطار كذلك تم إضافة بعض التسهيلات لمواكبة التكنولوجيا المالية، حيث أصدر بنك الجزائر نظام رقم 04-24 مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1446 الموافق 13 أكتوبر سنة 2024، يتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي حيث جاء في المادة الثانية منه (يقصد، في مفهوم هذا النظام، بـ "البنك الرقمي، كل بنك يقدم خدمات ومنتجات مصرفية حصرياً عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في إطار ممارسة أنشطته. التكنولوجيات الحديثة المقصودة أعلاه، هي تلك المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المالية).

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والصيرفة الإسلامية

وهذا ما سيكون حافزا للبنوك الإسلامية الأجنبية لدخول الساحة الجزائرية بتكاليف أقل وهذا ما بينته المادة السابعة من هذا النظام.

خلاصة الفصل:

تم التكلّم في هذا الفصل عن الادخار المحلي وكيف يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن الاقتصادي، ويساهم القطاع المصرفي في توجيهه نحو الاستثمارات التنموية، مما يعزز الدخل القومي ويدعم النمو المستدام. فقد برزت الصيرفة الإسلامية كبديل شرعي للبنوك التقليدية، معتمدة على مبادئ الشريعة الإسلامية، وحققت انتشاراً واسعاً. يتناول هذا الفصل مفهوم الادخار وأهميته، مُستعرضاً جذوره التاريخية ومصادره (القطاع العائلي، قطاع الأعمال، والحكومة)، كما يستعرض نشأة الصيرفة الإسلامية، مفهومها، وانتشارها العالمي السريع.

أما في الجزائر، فقد مرت الصيرفة الإسلامية بمراحل تطوّر، بدءاً من تأسيس أول بنك إسلامي عام 1991، مروراً بفترة توسع المحدود، وصولاً إلى مرحلة تنظيم وتوسع متسارع منذ 2018، مدعومة بإصدار قوانين ونظم تنظيمية خاصة بها، والتي كرستها القوانين الجديدة، بما فيها قانون المالية 2025 الذي يسمح بإصدار الصكوك السيادية، بالإضافة إلى نظام 04-24 الذي يشجع على ظهور البنوك الرقمية.

الفصل الثاني

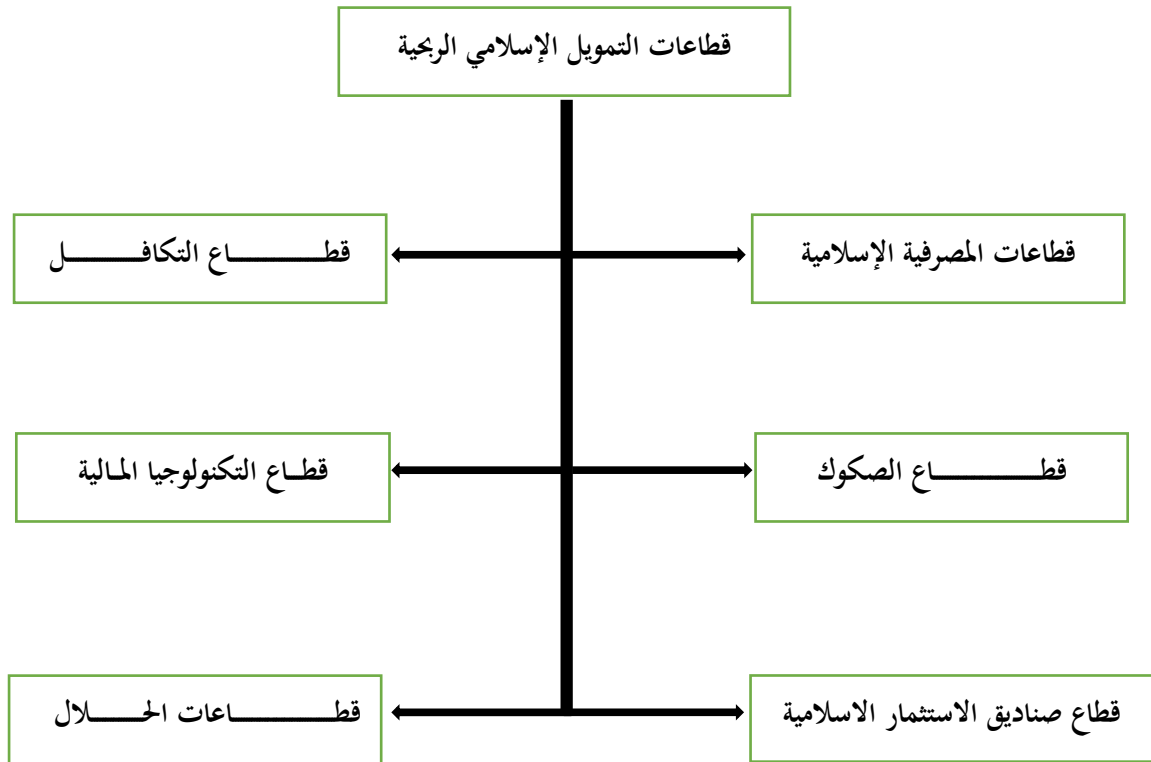
تطوير أساليب الصيرفة

الإسلامية

تمهيد:

لقد أصبحت التكنولوجيا المالية امن أهم منتجات المالية الإسلامية، نظراً لأهميتها في تسريع العمليات المالية، وملائمتها للتطورات التكنولوجية ولكن رغم ذلك فان قطاعات التمويل الإسلامي الأخرى حافظت على معدلات نمو قوية لصناعة التمويل الإسلامي عالمياً والتي نذكر منها المصرفية الإسلامية، والصكوك، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والتكافل والشكل التالي يوضح قطاعات التمويل الإسلامي الربحية.

الشكل رقم(01): قطاعات التمويل الإسلامي الربحية



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي الواقع-التحديات-الضمود، منتدى البركة، ديسمبر 2024

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى التكنولوجيا المالية لأنها تعتبر همزة وصل بين جميع المنتجات الأخرى ومساعدتها على نموها.

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية

شهد العالم ثورة تكنولوجية متسارعة تؤثر بعمق في كافة القطاعات، ولا سيما القطاع المالي. وقد أفرز هذا التطور ما يعرف بـ "التكنولوجيا المالية" أو "الفنتك (Fintech)"، التي تسعى إلى تطوير التقنيات الحديثة لابتكار وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وبسرراً وشمولاً (كروش، 2020) وفي سياق متصل، يواصل التمويل الإسلامي، القائم على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء التي تحرم الربا والغرر وتدعو إلى تقاسم المخاطر والعدالة في التوزيع، انتشاره وتلبية احتياجات شريحة متنامية من المتعاملين حول العالم.

من تقاطع هذين المسارين، بزغ ما يسمى "التكنولوجيا المالية الإسلامية" أو "الفنتك الإسلامي" (Islamic financial technology) يتضح مفهومها بأنها الخدمات والمنتجات والتطبيقات المالية والمصرفية الإسلامية التي تتوافق وفق ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية والمعتمدة من المؤسسات المالية الإسلامية، ويتم تقديم هذه المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال قنوات رقمية مبتكرة، وتشمل أنشطتها خلق نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا لتعزيز الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والتي تشمل تقديم خدمات أفضل من خلال المنتجات المالية الإسلامية وتحقيق مزايا أوسع مثل الشمول المالي، والتخفيف من حدة الفقر، والعدالة الاجتماعية (عليوي، مزيان، 2022، ص91).

المطلب الاول: أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية

تكتسب التكنولوجيا المالية الإسلامية أهمية متزايدة وخاصة في الفترة الأخيرة وهذا لعدة عوامل، من أبرزها:

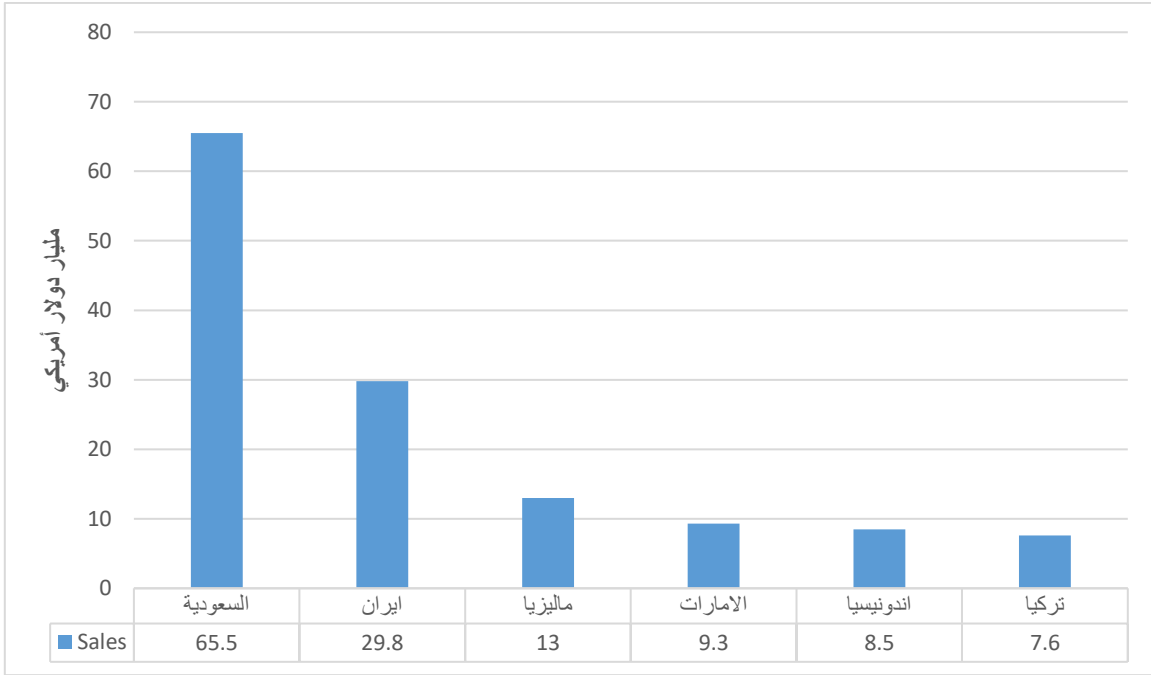
- تعزيز الشمول المالي وهذا يساعد في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمجتمعات التي قد تكون مستبعدة من النظام المالي التقليدي، خاصة في المناطق ذات الغالبية المسلمة، حيث أظهرت الدراسات أن المصارف الإسلامية تبنت التكنولوجيا المالية بشكل كبير، خاصة خلال جائحة كورونا، لتحقيق الشمول المالي الرقمي الإسلامي.
- تحسين الكفاءة وخفض التكاليف حيث تساهم الابتكارات التكنولوجية في تبسيط العمليات المالية، وتقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية، مما ينعكس إيجاباً على المتعاملين.
- تطوير منتجات وخدمات مبتكرة حيث تتيح التكنولوجيا المالية تطوير منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة والمتزايدة، مثل منصات التمويل الجماعي الإسلامي، والصكوك الرقمية، وحلول الدفع المتوافقة مع الشريعة.
- الاستجابة لمتطلبات الجيل الجديد وهذا بسبب الطلب المتزايد للحلول الرقمية، وتوفر التكنولوجيا المالية الإسلامية منصات سهلة الاستخدام تلبي تطلعاتهم.
- تعزيز الشفافية والامتثال الشرعي للمنتجات المصرفية وهذا بفضل بعض التقنيات حيث أنه يمكن لتقنية مثل (البلوك تشين) أن تساهم في زيادة الشفافية في المعاملات المالية وضمان التوافق مع الضوابط الشرعية بشكل أكثر فعالية.

مع الثورة الرقمية التي يشهدها العالم، تبدو البيئة خصبة والفرص هائلة لأعمال فينتيك الإسلامية حتى لغير المسلمين في هذا الإطار، شهد عام 2021 حراكاً كبيراً في مجال صناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية حيث ارتفع حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية ليصل إلى 210 مليار دولار، فيما زاد الاستثمار في مجال العملات المشفرة Blockchain، ليرتفع من 5.4 مليار دولار في عام 2020 إلى أكثر من 30 مليار دولار في عام 2021. كما نمت الصناعة بشكل كبير في اتجاه تقديم الخدمات للأفراد والشركات من خلال المدفوعات الرقمية والتمويل الجماعي والتجارة الإلكترونية؛ حيث بدأت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية في التوسع عبر الحدود، وتعد ماليزيا والسعودية، وإندونيسيا، والإمارات واندونيسيا، أكثر

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

الدول الرائدة التي تستثمر في هذه الصناعة، فيما قامت كل من السعودية وماليزيا من خلال البنوك المركزية بمنح أول تراخيص لبنوك رقمية وفقاً لتقرير (REFINITIV) لعام 2021 (تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي، 2021-2022، ص 70).

الشكل رقم(02): أهم أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية لسنة 2024/2023



المصدر: (dinar standard and Ellipses (Global Islamic Fintech Report 2024)

المطلب الثاني: قطاعات ومجالات التكنولوجيا المالية الإسلامية

تتعدد قطاعات ومجالات تطبيقات التكنولوجيا المالية الإسلامية، ومن أبرزها:

- منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) وهي منصات تجمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين لتمويل مشاريع ناشئة أو قائمة، وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة
- الدفع الرقمي وتحويل الأموال: تطوير حلول دفع إلكترونية متوافقة مع الشريعة، تسهل عمليات التحويل والدفع بشكل آمن وسريع.
- إدارة الثروات والاستثمار: تقديم استشارات مالية رقمية (Robo-advisory) ومنصات تداول للأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (قندور، 2019، ص 78).
- التأمين التكافلي الرقمي (InsurTech): استخدام التكنولوجيا لتقديم منتجات التأمين التكافلي بشكل أكثر كفاءة وفعالية (قندور، 2019، ص 64).

- التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) توظيف التكنولوجيا لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومعايير الشريعة الإسلامية، بما في ذلك تدابير مكافحة غسيل الأموال، وإجراءات "اعرف عميلك" (قندور، 2019، ص 73).
- تقنية البلوك تشين والعقود الذكية: استخدام هذه التقنيات في مجالات مثل تسجيل عقود المراجعة، وإدارة الأوقاف مثل منصة FINTERRA للوقف، وإصدار الصكوك الرقمية (ساسي، 2018، ص 05)
- تطبيقات نمط الحياة الإسلامية: تطوير منصات رقمية لتسهيل دفع الزكاة والصدقات، وتقديم معلومات حول المنتجات الحلال.

شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من المنصات والمبادرات في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية. على سبيل المثال، أدخلت ماليزيا، التي تعتبر رائدة في هذا المجال، أول منصة تكنولوجيا مالية للوساطة المالية مدعومة من البنوك الإسلامية، وأصدرت أول رخصة P2P للتمويل الإسلامي. ومن المنصات البارزة أيضاً "منصة المراجعة المبتكرة للتمويل الإسلامي ناسداك دبي" كما يوجد مركز قطر للتكنولوجيا المالية (QFTH) الذي يدعم الشركات الناشئة في هذا المجال (العمراوي، 2019).

المطلب الثالث: تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية

- على الرغم من الفرص الواعدة، تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية مجموعة من التحديات، منها (قندور، 2019):
- التحديات التنظيمية والتشريعية: الحاجة إلى أطر تنظيمية وتشريعية واضحة وداعمة لابتكارات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع ضمان التوافق مع الشريعة.
 - ضعف البنية التحتية في بعض الدول: قد تعاني بعض الدول الإسلامية من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتبني هذه الحلول على نطاق واسع.
 - نقص الوعي والفهم: قلة الوعي بمفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية وفوائدها لدى كل من المستهلكين والمؤسسات.
 - ضمان الامتثال الشرعي: يتطلب التأكد من توافق جميع جوانب المنتجات والخدمات التكنولوجية مع مبادئ الشريعة الإسلامية جهوداً مستمرة من قبل هيئات الرقابة الشرعية المؤهلة.
 - المنافسة من التكنولوجيا المالية التقليدية: تواجه شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية منافسة قوية من نظيراتها التقليدية التي قد تكون أكثر رسوخاً وتمويلاً.
 - الأمن السيبراني وحماية البيانات: تعتبر قضايا الأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء من التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها بفعالية.
 - الحاجة إلى الابتكار المستمر: تتطلب مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة قدرة عالية على الابتكار والتكيف.

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

تمثل التكنولوجيا المالية الإسلامية نقطة التقاء حيوية بين المبادئ المالية الإسلامية العريقة والابتكارات التكنولوجية المعاصرة. ورغم التحديات القائمة، فإن الفرص المتاحة كبيرة لتحقيق نقلة نوعية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي وخارجه.

المبحث الثاني: تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

بالإضافة إلى القوانين التي تنظم وتسهّل عمليات المصرفية الإسلامية، فإن تطوير أساليب جديدة لهذه المنتجات كان له دور في تعزيز الاقبال على هذا المجال الناشئ. لقد أظهرت تجارب العديد من الدول، سواء كانت إسلامية أو غير ذلك، نتائج إيجابية عديدة على أرض الواقع، وستتناول بعض هذه التجارب.

المطلب الأول: تجربة بعض البنوك الإسلامية

لقد كانت الصناعة المالية ملجأً للنجاة من البنوك التقليدية سواءً في البلدان الإسلامية أو في البلدان غير الإسلامية و تُعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 محطة تحوّل هامة في مدى اهتمام الدول غير الإسلامية بالمالية الإسلامية، حيث شهد الثبات الذي شهدته البنوك و المنتجات المالية الإسلامية خلال الأزمة اهتمام الباحثين وصناع القرار للمبادئ التي تعتمد عليها المالية الإسلامية و محاولة الاستفادة منها في أنظمتها المالية بالإضافة إلى رؤية ترمي للاستفادة من الفوائض المالية للدول الإسلامية النفطية بتوفير القنوات الاستثمارية الإسلامية المطلوبة و المناخ الاستثماري المناسب ومن أبرز التجارب الدول الرائدة في ذلك ما يلي.

الفرع الأول: في الدول الأوروبية

يعكس التقدم الذي حققه التمويل الإسلامي في أوروبا توجهها عالمياً نحو الاهتمام بالتمويل الغير تقليدي، حيث تمكنت بعض الدول الأوروبية من امتلاك خدمة تمويل إسلامي متكاملة، بينما شهدت دول أخرى تطوراً أقل في السوق المالية الإسلامية. ومع وجود 10 مصارف إسلامية متكاملة و8 نوافذ إسلامية و12 بنكا رقميا، تظهر أوروبا حضوراً فاعلاً في الاقتصاد الإسلامي مما يعزز مكانتها كمركز مرموق للتمويل الإسلامي. وتمتلك أوروبا حصة سوقية عالمية تبلغ ما نسبته 7% و 5% من البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية على التوالي. في حين أنها تمتلك حصة سوقية كبيرة من البنوك الرقمية الإسلامية، تمثل ما نسبته 41٪ من السوق العالمية، ويؤكد ذلك رغبتها الكبرى في اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتلبية احتياجات ورغبات المستهلكين في أوروبا (الموجز الإقليمي لدول لأوروبا، 2024، ص03).

مما يدل على حضور كبير للمصرفية الإسلامية في دول أوروبا تواجد 5 بنوك إسلامية كاملة و7 نوافذ إسلامية في فترة ما قبل عام 2005 م، وأما في الفترة ما بين عامي 2005 و2014 فقد تم إنشاء 6 بنوك إسلامية كاملة جديدة. وتشير الفترة ما بين عامي 2015 و2019 إلى انتعاش بارز في الاتجاه نحو المصرفية الإسلامية في أوروبا وذلك مع إنشاء 8 كيانات مصرفية إسلامية جديدة. وأما في الفترة ما بعد عام 2019 م فقد حدث ارتفاع كبير في البنوك الرقمية، مع 8 إضافات جديدة، مما يعكس التحول الكبير نحو الحلول المصرفية الرقمية في قطاع التمويل الإسلامي الأوروبي. والجدول التالي يمثل عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية (الموجز الإقليمي لدول لأوروبا، 2024، ص04).

الجدول رقم (01): عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في أوروبا حسب الدول

الدولة	البنوك الإسلامية	النوافذ الإسلامية	البنوك الرقمية الإسلامية	المجموع
سويسرا	00	01	00	01
بلجيكا	00	01	00	01
هولندا	00	01	00	01
فرنسا	00	02	02	04
المملكة المتحدة	05	03	08	16
تركيا	07	00	02	09
المانيا	01	00	00	01
البوسنة والهرسك	01	00	00	01

المصدر: من اعداد الطالب السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول لأوروبا - منتدى البركة - ماي 2024

نلاحظ من الجدول أن كل من المملكة المتحدة وتركيا في صدارة الترتيب من حيث عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية حيث يوجد بهما 16 و 9 مؤسسات مصرفية إسلامية على التوالي، مما يعكس انتشار قطاع التمويل الإسلامي على نطاق واسع في هذه الدول. وتظهر بعض الدول الأوروبية اهتماماً متزايداً بالتمويل الإسلامي مع وجود عدد محدود من هذه المؤسسات جاءت المملكة المتحدة في المرتبة الأولى في الصيرفة الإسلامية أوروبياً من حيث عدد المؤسسات بنسبة 46٪.

تعتبر بريطانيا أول مركز إسلامي خارج الدائرة الإسلامية، باعتباره النافذة الأولى للصيرفة الإسلامية في أوروبا، حيث عرفت سوق لندن أيضاً إصدار مؤشر مالي إسلامي متوافق مع الشريعة الإسلامية لتسهيل الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية المدرجة في البورصة، وفي الجانب التعليمي والتكويني، تنصدر بريطانيا قائمة الدول التي تعرض فرصاً دراسية وتكوينية خاصة بالمالية الإسلامية. (دحو، 2020، ص 130).

وأما بخصوص تركيا فتشير الدراسات إلى أن هذه المرحلة شهدت نمواً متسارعاً في حصة البنوك الإسلامية من السوق المصرفي التركي، حيث ارتفعت من حوالي 5% عام 2015 إلى نحو 8.3% بنهاية عام 2021، مع وضع خطة حكومية للوصول بهذه النسبة إلى 15% بحلول عام 2025، وذلك في إطار "استراتيجية إسطنبول المالية" التي تهدف إلى جعل إسطنبول مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي.

تشير الحصة السوقية للتكافل في أوروبا إلى اتجاه واضح نحو التنوع في الخدمات المالية الإسلامية في حين أنها تتضاءل مقارنةً بميمنة دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، إذ سجلت أوروبا حصة مؤثرة بلغت نسبتها 11٪ من مؤسسات التكافل

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

العالمية. مما يسلّط الضوء على تزايد منتجات التمويل الإسلامي داخل الأسواق الأوروبية (الموجز الإقليمي لدول لأوروبا، 2024، ص5).

تأتي في صدارة الترتيب كل من تركيا والمملكة المتحدة من حيث عدد مؤسسات التكافل، مما يشير إلى رسوخ قطاع التكافل في هذه الدول تركيا في حين تظهر دول أوروبية أخرى اهتمامًا متزايدًا بمجال التكافل مع وجود عدد قليل من المؤسسات وتحققت الريادة للمملكة المتحدة وتركيا بوجود 8 و5 مؤسسات تكافل في كل منهما على التوالي (الموجز الإقليمي لدول لأوروبا، 2024، ص05).

تستحوذ أوروبا على نسبة كبيرة في سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بحصة سوقية عالمية تبلغ 19٪. مما يعزز مكانتها كمركز رئيسي للتمويل الإسلامي في العالم الغربي وتأتي هذه الحصة في المرتبة التالية بعد حصص كل من جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 30٪ و22٪ من الحصة العالمية على التوالي، مما يعكس النهج الاستباقي للمنطقة تجاه تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية (الموجز الإقليمي لدول لأوروبا، 2024، ص06).

الجدول رقم (02): نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في أوروبا

نوع الخدمة	التمويل البديل	التمويل الجماعي	الأصول الرقمية	البنوك الرقمية	التقنيات التمكينية	تكنولوجيا التأمين والتكافل	اقراض نظير لنظير	المدفوعات	إدارة التمويل الشخصي	المستشار الالي والاستثمار	التداول
النسبة	15٪	13٪	18٪	12٪	8٪	2٪	2٪	8٪	3٪	1٪	18٪

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول لأوروبا - منتدى البركة - ماي 2024

من خلال هذا الجدول، يمكننا أن نرى أن نسب استخدام خدمات التكنولوجيا المالية في أوروبا متقاربة. على الرغم من أن خدمات التداول والاستثمار والأصول الرقمية تأتي في المقدمة بنسبة 18٪، إلا أن مجالات مثل التمويل البديل والتمويل الجماعي أيضاً تحظى بشعبية كبيرة. من جهة أخرى، فإن قطاعات مثل تكنولوجيا التأمين والمستشارين الآليين تظهر معدلات اعتماد أقل نسبياً، مما يتيح فرصة للنمو والاستثمار في هذين المجالين في المستقبل.

الفرع الثاني: في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

تعتبر دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا دولاً ذات غالبية مسلمة، ورغم ذلك فقد ورثت عن الدول الاستعمارية التي كانت محتلة لها نظامها المصرفي المعتمد على أسعار الفائدة ولكن مع مرور الوقت اكتسبت الصيرفة الإسلامية مكانة لا بأس بها في النظام المصرفي في هذه الدول وبدأت تستقطب جمهوراً واسعاً ممن يريد حلولاً بعيداً عن البنوك التقليدية، فكانت المنتجات المقدمة من طرف البنوك والشبابيك الإسلامية هي الخلاص بالنسبة لهم.

الجدول رقم (03): عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الدولة	البنوك الإسلامية	النوافذ الإسلامية	البنوك الرقمية الاسلامية	المجموع
الجزائر	02	09	00	11
مصر	04	10	00	14
العراق	32	00	00	32
الأردن	04	00	00	04
لبنان	03	00	00	03
ليبيا	07	09	00	16
موريتانيا	04	03	00	07
المغرب	05	03	00	08
فلسطين	04	00	00	04
السودان	21	00	00	21
سوريا	04	00	00	04
تونس	03	01	00	04
اليمن	10	02	00	12

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا - منتدى البركة - أكتوبر 2024

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كل من العراق والسودان تحوزان على عدد الأعلى من البنوك الإسلامية، حيث يمتلكان على التوالي 31 و 21 وهذا الامر راجع لأسباب متعلقة بكل حالة من حالة البلدين، فالنسبة للسودان فانه قد أُلزم المنشور الصادر في ديسمبر 1984 البنوك التجارية والمتخصصة بالعمل وفق النظام الإسلامي والصيغ الاستثمارية الإسلامية وفي فترة 1990-2005 شهد القطاع المصرفي السوداني بعض التطورات بغرض الإصلاح والتطوير حتى يكون نموذج للعمل المصرفي الإسلامي في العالم عموماً تمثلت في إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وشركة السودان للخدمات المالية، باعتبارها برامج إصلاح اقتصادي ومالي تهدف إلى تقوية وتعزيز القدرة في مواجهة المصارف العالمية (عز الدين، 2020، ص246).

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

أما بخصوص العراق فإن ضغوط المرجعيات والمؤسسات الدينية أولاً والطلب المتزايد على منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف المجتمع أدت الى هذا الانتشار الكبير في المصارف التي تعمل وفق ضوابط الشرعية

الجدول رقم (04): نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

نوع الخدمة	التمويل البديل	التمويل الجماعي	التمويل الفردي المباشر	المدفوعات	إدارة التمويل الشخصي	التداول والاستثمار
النسبة	42%	21%	6%	21%	5%	5%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا - منتدى البركة - أكتوبر 2024

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة التمويل البديل على قطاع التكنولوجيا المالية بنسبة 42% من السوق بأكملها ثم يليه بعد ذلك التمويل الجماعي والمدفوعات مما يؤكد على أهمية تسهيل جمع الأموال وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية وتبقى بقية الخدمات الأخرى بنسبة أقل وقد يؤدي تطويرها الى زيادة نسبتها في الأعوام القادمة، أو حتى ادخال خدمات تكنولوجيا مالية مضبوطة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: في دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي من المناطق الرائدة في الصيرفة الإسلامية نظرا للطبيعة الخاصة بين شعوب المنطقة وتأثير المؤسسات الدينية الإسلامية على الحياة في جميع جوانبها هذا من جانب ومن جانب آخر فسيطرة هذه المنطقة على أصول مالية كبيرة نتيجة وفرة كبيرة على النفط والغاز أدى الى نمو المؤسسات المالية والمصرفية وكان نصيب المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية فيها كبير

ومع التقدم الحاصل في المجالين التكنولوجي والمعرفي كان لا بد على هذه المؤسسات المالية من ابتكار حلول ومنتجات تكون موافقة أولاً للشرع وثانيا مواكبة لهذه التكنولوجيات الحديثة، فكان للفتك الإسلامي نصيب لا بأس به على المستوى العالمي.

الجدول رقم (05): عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	البنوك الإسلامية	النوافذ الإسلامية	البنوك الرقمية الاسلامية	المجموع
البحرين	13	07	01	21
الامارات العربية المتحدة	08	14	03	26
قطر	10	07	00	17
الكويت	06	00	00	06
المملكة العربية السعودية	04	09	01	14
عمان	02	04	00	06

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي - منتدى البركة - مارس 2024

نلاحظ من خلال هذا الجدول امتلاك كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين على 26 و 21 مؤسسة مصرفية ومالية على التوالي بالنسبة للبحرين هذا راجع للريادة التاريخية والبيئة التنظيمية المواتية فهي من أوائل الدول في المنطقة التي احتضنت الصيرفة الإسلامية وأنشأت إطاراً تنظيمياً ورقابياً خاصاً بها. وقد استضاف مصرف البحرين المركزي منظمات دولية هامة مثل السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) التي تأسست بموجب مرسوم ملكي في عام 2002 بهدف تطوير البنية التحتية للتمويل الإسلامي (السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)، بدون تاريخ).

أما الامارات العربية المتحدة فان دبي لعبت دوراً محورياً في تطوير قطاع التمويل الإسلامي العالمي، وأطلقت مبادرات هامة مثل "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي" من خلال تطوير البنية التحتية وتدريب الكوادر على التكنولوجيات من خلال انشاء مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي الذي قدم حزمة من المبادرات لتنمية وتطوير علم منظومة الاقتصاد الإسلامي عبر صناعة الحلال ودعم الشراكات وفق المعايير الإسلامية، وتنظيم منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، وعقد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي (مبادرات جديدة من دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي خلال 2018، بدون تاريخ).

و تم كذلك انشاء مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي (DCIBF)، و الذي هو مبادرة مشتركة بين جامعة حمدان بن محمد الذكية ودبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي. ولقد أنشئ المركز لغرض دعم تنمية رأس المال البشري والكفاءات في قطاع التمويل الإسلامي، وتشجيع البحوث الأكاديمية والتطبيقية في هذا المجال (مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي، بدون تاريخ).

الجدول رقم (06): نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

النسبة	نوع الخدمة
14.81%	التمويل البديل
9.26%	التمويل الجماعي
10.19%	الأصول الرقمية
3.70%	البنوك الرقمية
7.41%	التقنيات التمكينية
0.93%	تكنولوجيا التأمين والتكافل
7.41%	اقراض نظير لنظير
22.22%	المدفوعات
4.36%	إدارة التمويل الشخصي
5.56%	المستشار الالي
12.04%	التداول والاستثمار
0.93%	جمع الأموال
0.93%	إدارة الثروة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي - منتدى البركة - مارس 2024

نلاحظ أن خدمة المدفوعات هي الخدمة المسيطرة على تكنولوجيا المالية بنسبة أكثر من 22% والتي يمثلها الدفع الإلكتروني والدفع عبر الهاتف المحمول وبوابات الدفع الإلكتروني وخدمات تحويل الأموال والذي يدل على سيطرة هذه التكنولوجيا على جميع هذه العمليات والتوجه نحو التقليل من المعاملات النقدية العادية.

تليها خدمة التمويل البديل بالنسبة أكثر من 14% الذي يمثله التمويل الجماعي (Crowdfunding) أو الإقراض من الند للند (Peer-to-Peer Lending -P2P) هذه الخدمات التي أصبحت مطلوبة بكثرة لأنها تعتمد على لامركزية في القطاع المالي.

الفرع الرابع: في دول جنوب و جنوب شرق آسيا

لقد كانت دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وبحكم احتكاكها مع الدول الآسيوية القوية تكنولوجيا مثل اليابان والصين والهند ومع احتوائها على عدد كبير من المسلمين ونظام إسلامي حاكم فقد استفادت من هذه المزاجية بين تطبيق الشريعة في الصيرفة

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

الإسلامية وأحدث الخدمات التكنولوجيات المالية فكانت رائدة في هذا المجال مع سوق مالية ضخمة واستثمارات عملاقة سواء في البنية التحتية التكنولوجية وكذلك في أدوات تسيير هذه التكنولوجيات.

الجدول رقم (07): عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في دول جنوب وشرق آسيا

الدولة	البنوك الإسلامية	النوافذ الإسلامية	البنوك الرقمية الإسلامية	المجموع
دول جنوب شرق آسيا				
ماليزيا	15	14	04	33
اندونيسيا	15	14	02	31
سنغافورة	00	04	00	04
تايلند	01	00	00	01
فلبين	01	01	00	02
كمبوديا	00	01	00	01
سلطنة بروناي	02	00	00	02
دول جنوب آسيا				
باكستان	06	17	01	24
المالديف	01	01	00	02
سيريلانكا	01	03	00	04
بنغلاديش	10	20	02	32
أفغانستان	01	08	00	09

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول جنوب وشرق آسيا - منتدى البركة - ديسمبر 2024

نلاحظ من خلال الجدول في الشق الخاص بدول جنوب آسيا تصدر دولة بنغلاديش رأس هذه القائمة بحوالي 32 مؤسسة مصرفية ومالية وهذا الأمر راجع لعدة أمور منها عدد السكان ذو الغالبية المسلمة حيث يقدر عددهم حوالي 170 مليون نسمة الذي يجعلها ثامن أكبر دولة في العالم بحيث توفر سوقا استهلاكية كبيرة بالإضافة الى متوسط عمر الفرد يبلغ 28 سنة و62%.

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

من السكان تحت السن 35 عام وبالتالي فإن بنغلاديش تتمتع بتركيب السكانية شابة تسعى إلى الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار (هادف، سعدي، 2024، ص153).

وبسبب دعم البنك المركزي للبنوك الإسلامية في بنغلاديش أصبح هذا القطاع يمثل صناعة مالية قوية بسبب تنوع الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمها والمبنية على تقاسم الربح والخسارة (هادف، سعدي، 2024، ص154) ، وتساهم الخدمات المصرفية الإسلامية بنسبة كبيرة في النمو والتنمية الاقتصادية في بنغلاديش بحيث أصبح النظام المصرفي الإسلامي مريح بشكل تدريجي بالمقارنة مع البنوك التقليدية بسبب انخفاض نسبة السيولة القانونية وارتفاع نسبة الودائع الاستثمارية، وقد شهد هذا القطاع توسعا هائلا في البلاد بحيث زادت الودائع والاستثمارات بشكل كبير(هادف، سعدي، 2024، ص156) .

هذه الأمور المذكورة كانت حافزا لنمو الصيرفة الإسلامية في بنغلاديش مما أدى وجود وفرة كبيرة في المؤسسات المالية والمصرفية بين بنوك ونوافذ إسلامية.

بالنسبة لدول جنوب شرق اسيا فمع ذكرها يتبادر الى الذهن تلقائيا ماليزيا كدولة رائدة في هذا المجال فقد كانت من أوائل الدول في ادخال الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الماليزي وتعود فكرة انشاء مؤسسة غير ربوية الى الاقتصادي "انكو عزيز" حيث تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد وكانت هذه العملية في بداية الستينات (ساعد، خوني، 2017، ص344).

بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم فعليا في 07 أبريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) والذي أعطى الصلاحية التامة للبنك المركزي للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها (ساعد، خوني، 2017، ص344).

و هكذا بمرور السنوات بدء التوسع المصرفي الى غاية 2013 حيث عرفت تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 ، وكان الهدف من القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحكومة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا (ساعد، خوني، 2017، ص345).

الفصل الثاني..... تطوير أساليب الصيرفة الإسلامية

الجدول رقم (08): نسبة انتشار كل خدمة من خدمات التكنولوجيا المالية في دول جنوب وجنوب شرق آسيا

نوع الخدمة	التمويل البديل	التمويل الجماعي	الأصول الرقمية	البنوك الرقمية	التقنيات التمكينية	تكنولوجيا التأمين والتكافل	اقراض نظير لنظير	المدفوعات	إدارة التمويل الشخصي	المستشار الالي	التداول والاستثمار
دول جنوب آسيا	39%	5%	3%	5%	/	6%	14%	14%	3%	3%	8%
دول جنوب شرق آسيا	10%	22%	3%	2%	8%	5%	16%	18%	5%	3%	8%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على السلسلة الإقليمية الموجزة - الموجز الإقليمي لدول جنوب وجنوب شرق آسيا - منتدى البركة -ديسمبر 2024

القراءة الأولية لهذا الجدول بالنسبة لدول جنوب آسيا يتصدر التمويل البديل قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية في جنوب آسيا، حيث يمثل ما يقرب من 40% من السوق بأكمله، ويليه التمويل الفردي المباشر (P2P) والمدفوعات، حيث تستحوذ كل منهما على نسبة ما يقرب من 15%، مما يدل على مدى أهمية تسهيل عمليات جمع الأموال والمعاملات بناء على المبادئ الإسلامية.

بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا نلاحظ سيطرة خدمة التمويل الجماعي بالنسبة 22% وهذا راجع لارتفاع المؤسسات الناشئة في دول جنوب شرق آسيا وخاصة ماليزيا.

ومن بين العديد من الأنظمة الرامية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أعلنت الحكومة الماليزية في موازنة 2015 دعمها لمنصة حساب الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة، ويهدف هذا الدعم إلى تحويل هذه المنصة إلى سوق مركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتوقع من هذه المنصة أن تعزز استخدام أدوات وعقود التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة المخاطر وعلى أسهم رأس المال من خلال استقطاب المستثمرين من المؤسسات والأفراد للاستثمار في السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحيوية (ساعد، خوبي، 2017، ص345).

ومنه فإن الاحتكاك مع هذه الدول والاستفادة من تجاربها قد تساعد في النهوض والتوسع لقطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تكلمنا في هذا الفصل عن التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech) وأهميتها المتزايدة، ويركز على دورها في تعزيز الشمول المالي، وتحسين الكفاءة، وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة. تناولنا كذلك أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات الجيل الجديد، وتعزيز الشفافية والامتثال الشرعي. كما يبرز نمو الاستثمار في هذا القطاع، وخاصة في دول مثل ماليزيا والسعودية وإندونيسيا والإمارات والبحرين.

ثم عرجنا إلى قطاعات ومجالات تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية، بما في ذلك منصات التمويل الجماعي، والدفع الرقمي، وإدارة الثروات، والتأمين التكافلي الرقمي، والتكنولوجيا التنظيمية، وتقنية البلوك تشين.

أشرنا كذلك الى التحديات التي تواجه هذا القطاع، مثل التحديات التنظيمية، وضعف البنية التحتية، ونقص الوعي، وضمان الامتثال الشرعي، والمنافسة، والأمن السيبراني.

ثم في الأخير تكلمنا عن تجارب بعض البنوك الإسلامية في أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول جنوب وجنوب شرق آسيا، مُبرزاً نمو عدد المؤسسات المالية الإسلامية في هذه المناطق، وركزنا على نسب انتشار خدمات التكنولوجيا المالية في كل منطقة، مع التأكيد على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية وكالة

المسيلة

تمهيد:

لمعرفة توجهات الأفراد اتجاه الادخار في البنوك والشبابيك الصيرفة الإسلامية كان لزاما علينا من دراسة وضعية هذا الأمر من خلال دراسة عينية بنكية والتي من خلالها نستطيع الحكم على الأمر وهذا ما سنتطرق اليه في فصلنا هذا من خلال تعريف بالمؤسسة مكان الدراسة والوضعية الادخارية للأفراد منذ بداية فتح الشباك الإسلامي.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قبل التطرق لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة كان لا بد من التطرق الى الدراسة التاريخية له وذلك من خلال دراسة البنك الأم أولاً ثم الوكالة المحلية لولاية المسيلة ثانياً

المطلب الاول: لمحة تاريخية حول نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويظهر ذلك من خلال التوسعات الملاحظة منذ بداية تأسيسه الى يومنا هذا.

الفرع الأول: تطور البنك تاريخياً

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية، تتمتع بقانون البنك التجاري، أنشئ بموجب المرسوم رقم 10682 المؤرخ في 13 مارس 1982، وقد تولد عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأس مال يقدر بواحد مليار و200 ألف دينار جزائري، حيث أسندت له مهام المساهمة وفق السياسة الحكومة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية الحرف اليدوية وكذا الصناعات الزراعية، وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

وقد تكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري، أما اليوم فقد أصبح يحتضن شبكة واسعة مكونة 39 مجمع للاستغلال تشرف على 340 وكالة بنكية وبتعداد إجمالي للموظفين يقارب 8000 موظف، وهو شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54 مليار دينار جزائري (بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بدون تاريخ).

تحصل البنك محل الدراسة بتاريخ 11 صفر 1442 الموافق ل 29 سبتمبر 2020 على شهادات المطابقة للمنتجات الإسلامية المختلفة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وكان أول افتتاح للنافذة الإسلامية بوكالة البلدية وذلك في 04 ماي 2021

الفرع الثاني: وكالة المسيلة

أنشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 تحمل الرقم 904 في التقسيم الخاص بالبنك مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما سنتي 1984 و1988، ثم تلاها فرعين آخرين في كل من بوسعادة

الفصل الثالث..... دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

وسيدي عيسى، وفتح فرع آخر في مقرة في ديسمبر 2021 وتقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة، وتضم مجموعة من العمال كما هو موضح في الجدول التالي حسب كل وكالة.

انطلقت الوكالة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية في 2021/09/21 وذلك بفتح شبك للصيرفة الإسلامية، وتتضمن هذه الخدمات فتح 06 أنواع من الحسابات البنكية الإسلامية، ومنح 08 صيغ للتمويل الإسلامي.

الجدول رقم (09): عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المسيلة

الوكالة	المسيلة	بوسعادة	حمام الضلعة	سيدي عيسى	عين الملح	مقرة
عدد العمال	24	11	08	07	05	05

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

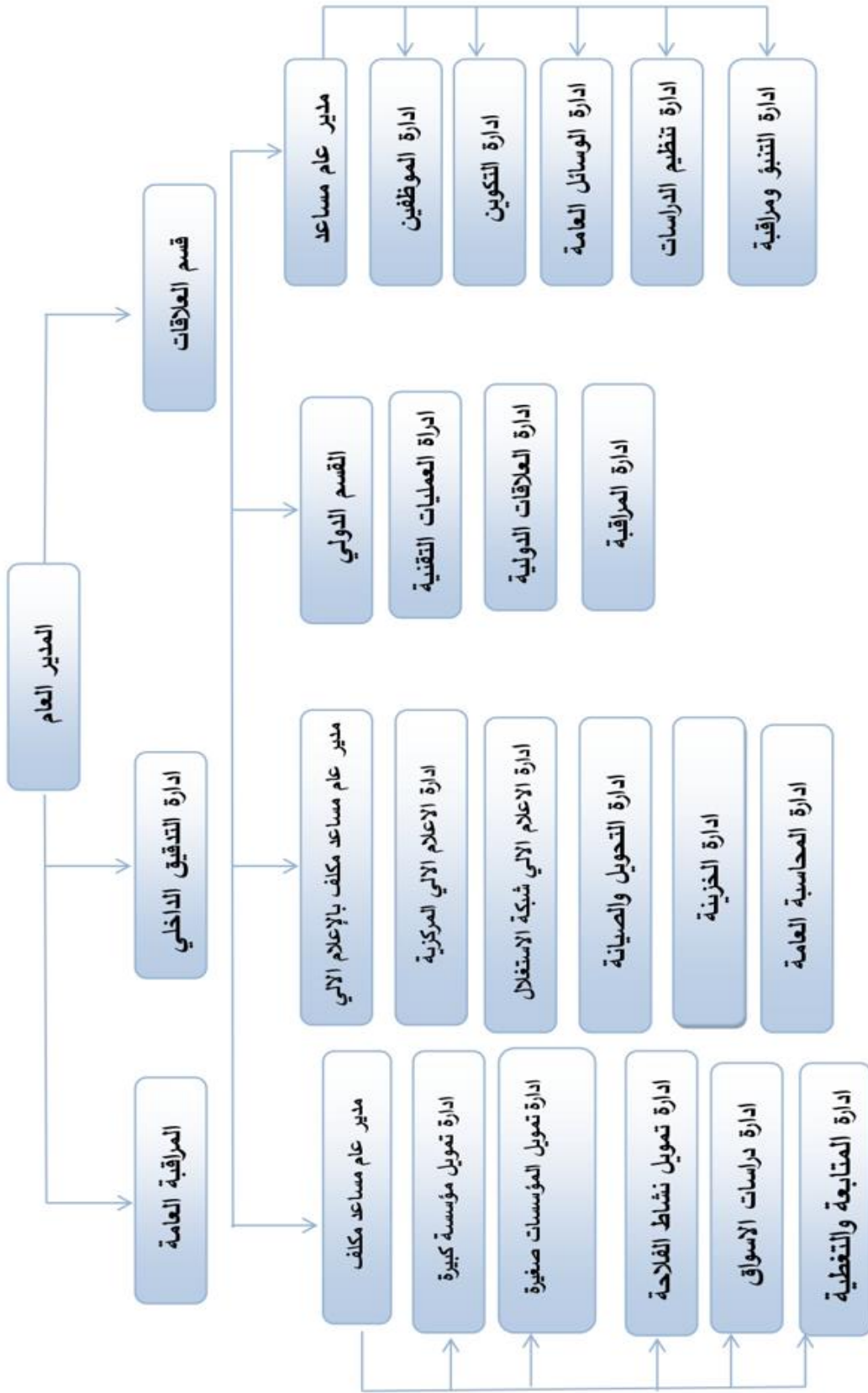
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي إحدى الدعامات الأساسية في تكوين المنشآت أي كان نوعها، ولهذا السبب ارتأينا بأن نقوم بتحليل مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الوقوف على حقيقة تكوينه بغية ترتيب الأدوار والمهام المنوطة بكل قسم أو مصلحة، وهذا على مستوى المديرية العامة وكذلك الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يمثل السلطة المركزية لجميع وكالات وفروع البنك المعني.

الشكل (03): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

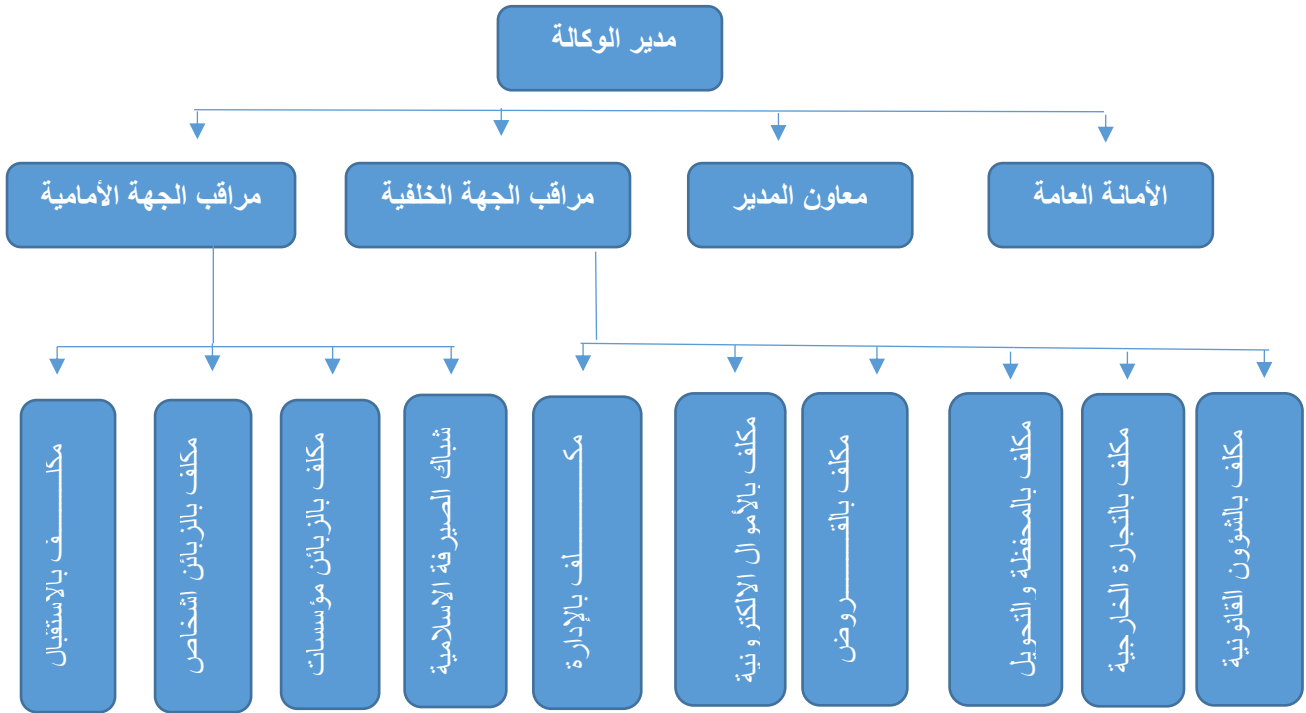
يتكون هيكل الإدارة المركزية للبنك من:

- الإدارة العامة: يرأسها المدير العام، وهي تضم:
 - إدارة التدقيق الداخلي.
 - قسم العلاقات.
 - المراقبة العامة
- مدير عام مساعد مكلف بالموارد والقروض والتغطية، وتندرج تحته المصالح التالية:
 - إدارة تمويل المؤسسات الكبيرة.
 - إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - إدارة تمويل النشاطات الفلاحية.
 - إدارة الدراسات والأسواق والمنتجات.
 - إدارة المتابعة والتغطية.
- مدير عام مساعد مكلف بالإعلام الآلي، المحاسبة، الخزينة وهو مسؤول عن الإعلام الآلي والمحاسبة والخزينة من خلال المصالح التالية:
 - إدارة الإعلام الآلي المركزية.
 - إدارة الإعلام الآلي لشبكات الاستغلال.
 - إدارة التحويل والصيانة الآلية.
 - إدارة الخزينة.
 - إدارة المحاسبة العامة.
- مدير عام مساعد مكلف بالإدارة والوسائل، وتندرج تحته المصالح التالية:
 - إدارة الموظفين.
 - إدارة تكوين الموارد البشرية.
 - إدارة الوسائل العامة.
 - إدارة التنظيم الدراسات القانونية والمنازعات.
 - التنبؤ ومراقبة التسيير.
- القسم الدولي: وهو يتضمن المصالح ما يلي:
 - إدارة العمليات التقنية مع الخارج.
 - إدارة العلاقات الدولية.
 - إدارة المراقبة والإحصائيات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة من

- مدير وكالة المسيلة.
- معاون المدير
- الأمانة العامة.
- مراقب الجهة الأمامية ويقوم بالإشراف على:
 - المكلف بالاستقبال.
 - المكلف بالزبائن الأشخاص.
 - المكلف بالزبائن المؤسسات.
- مراقب الجهة الخلفية: يقوم بالإشراف على

- مصلحة المكلف بالقروض: تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها، كما تتولى دراسة ملفات طلبات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجان القروض، وتتكون هاته المصلحة من ثلاثة فروع هي: فرع القروض الفلاحية وفرع القروض التجارية فرع الإحصائيات وهو يتولى القيام بالإحصائيات السنوية أو الشهرية المتعلقة بالقروض الممنوحة.
- شبك الصيرفة الإسلامية مهمة القيام بجميع المعاملات الصيرفة الإسلامية.
- مصلحة المكلفين بالمحفظات والتحويل وتتم عملية الدفع والسحب بشبايك خاصة، أما عن هذه المصلحة فتضم فرعين هما
 - فرع المحفظات ويتولى القيام بخصم الأوراق التجارية للعملاء عملية المقاصة وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي، أين تتم عملية المقاصة بين شبكات مختلف البنوك.
 - فرع التحويلات يعمل هذا الفرع على التحويلات المختلفة من حساب لآخر لصالح عملاء البنك.
- مصلحة المكلفين بالأموال الإلكترونية مهمتها تسهيل وصول العملاء إلى أموالهم وخدماتهم المصرفية بطريقة سريعة وآمنة وفعالة من خلال القنوات الرقمية المختلفة.
- مصلحة المكلفين بالتجارة الخارجية تختص هذه المصلحة بالقيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد كذلك القيام بعمليات التوطين المصرفي وعمليات التحويل المختلفة للأموال من وإلى الخارج.
- مصلحة المراقبة والأمور الإدارية تهتم هذه المصلحة بالشؤون البشرية وكل ما يتعلق بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة بهم وكذا الدورات التكوينية المنظمة لأجلهم كذلك الأمن والأرشيف والمراقبة الداخلية
- مصلحة المكلفين بالشؤون القانونية والنزاعات وتقوم بالإعلانات، الاحتياجات والدعاوي وغيرها من المهام الأخرى

المبحث الثاني: الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك

لطالما كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مواكبا في خدماته لمتطلبات السوق حيث ساهم في السنوات الأخيرة إلى استحداث العديد من الخدمات المالية الفلاحية كقرض الرفيق كما أنه كان السباق في استحداث دفاتر توفير دون فوائد للأفراد وللغلاحيين بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات من فئة العملاء الذين يرفضون التعاملات الربوية وبعد تبني الجزائر فكرة التمويل الإسلامي وإعطاء البنك المركزي الضوء الأخضر لفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، قام هذا الأخير باقتراح منتجات إسلامية تتوافق مع احتياجات زبائنه ومتطلبات السوق الجزائري

وهكذا فقد انطلقت الوكالة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية في 2021/09/21 وذلك بفتح شبك للصيرفة الإسلامية، وتتضمن هذه الخدمات فتح 06 أنواع من الحسابات البنكية الإسلامية، ومنح 08 صيغ للتمويل الإسلامي.

المطلب الاول: صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرف البنك

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية صيغ كثيرة للتمويلات وفق الصيغة الإسلامية، وأكثرها طلبا هي صيغة المراجعة بكل أنواعها التي يقدمها البنك نذكر منها (بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بدون تاريخ):

- المراجعة للصادرات: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة الموجه للشركات المصدرة التي تمتلك عقد تصدير أو سند الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع أو بضاعة على حالها.
- المراجعة غلتي: هو حل تمويلي تكيف مع احتياجات الفلاحين لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات....).
- المراجعة للمواد الأولية: تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون
- المراجعة للصفقات العمومية: صيغة جديدة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.
- المراجعة للأشغال: صيغة خاصة للمؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في إنجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشييد بنايات لتربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها.
- المراجعة للمعدات المهنية: صيغة خاصة سواءا بالأفراد، مهنيين ومؤسسات لاقتناء تجهيزات المهنية.
- المراجعة لوسائل النقل: صيغة تمويلية جديدة لاقتناء وسائل النقل مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون.
- المراجعة للإنتاج الفلاحي: حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري الخ).

المطلب الثاني: الحسابات البنكية المقدمة من طرف البنك

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 06 أنواع من الحسابات مقسمة بين حسابات جارية ودفاتر ادخار وهي متوفرة على مستوى بنك وكالة المسيلة هذه الحسابات هي كالتالي (بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بدون تاريخ):

- حساب جاري إسلامي: هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني يعرضه شبك الصيرفة الإسلامية على عملائه في إطار عمليات الصيرفة الإسلامية.
- حساب شيك إسلامي للأفراد: هو حساب تحت الطلب يفتحه البنك أو شبك الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاته غير أنه يضمنه.

الفصل الثالث..... دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

- دفتر توفير إسلامي أشبال: دفتر توفير إسلامي أشبال هو حساب بدون عائد والغرض منه هو جذب العملاء المعنيين وتمكينهم من توفير مدخرات طويلة.
- دفتر توفير إسلامي: حساب توفير إسلامي هو دفتر مفتوح بالعملية الوطنية والغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الأجل بشكل تدريجي.
- حساب ادخار إسلامي استثماري: هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.
- دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح: هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.

سوف نستعرض فيما يلي عدد الحسابات مع حجم الأموال المودعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في صيغة حسابات إسلامية والتي تتمثل في عدة أشكال والتي ذكرناها سابقا كما هي موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (10): بيانات الصيرفة الإسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة الى غاية ديسمبر 2024

نوع الحساب	عدد الحسابات	مبلغ الإيداع (د.ج)
حساب صك إسلامي	32	3.297.831.00
دفتر ادخار إسلامي استثماري	144	164.579.926.00
دفتر التوفير الإسلامي	262	148.365.043.00
دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح	26	15.667.675.00
دفتر ادخار إسلامي اشبال	121	2.488.499.00
حساب جاري إسلامي	110	23.165.558.00
المجموع	695	357.564.532.00

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بطرح العديد من المنتجات الإسلامية التي تشجع على الادخار والتي تمثلت في حساب الصك الإسلامي، دفتر ادخار إسلامي استثماري، دفتر التوفير الإسلامي، دفتر توفير إسلامي استثماري، فلاح، دفتر توفير إسلامي أشبال وحساب جاري إسلامي ومن الملاحظ أنها تمس كل شرائح المجتمع كبارا وصغارا وكل القطاعات الفلاحية وغير فلاحية وهو ما

الفصل الثالث..... دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه بالرغم من قصر فترة تبني بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنوافذ الإسلامية إلا أنه قام بطرح العديد من الخدمات المصرفية الإسلامية التي تمس العديد من القطاعات الفلاحية وغير فلاحية .

من خلال تحليل القيم الموضحة في الجدول أعلاه لاحظنا أنّ هناك اتجاه إيجابي لدى زبائن وكالة المسيلة محل الدراسة في إيداع أموالهم بالصيغ الإسلامية، حيث حاز كل من حساب دفتر ادخار إسلامي استثماري ودفتر التوفير الإسلامي العادي المرتبة الأولى فيما يتعلق بإقبال الزبائن عليهم وذلك يعود الى المزايا المقدمة من طرف الحساب الأول والتي تشجع الزبائن على الادخار من خلال حصولهم على الأرباح بمجرد إيداع أموالهم لدى البنك حيث قدر عدد الحسابات المفتوحة إلى غاية ديسمبر 2024 ما يعادل 144 حسابا.

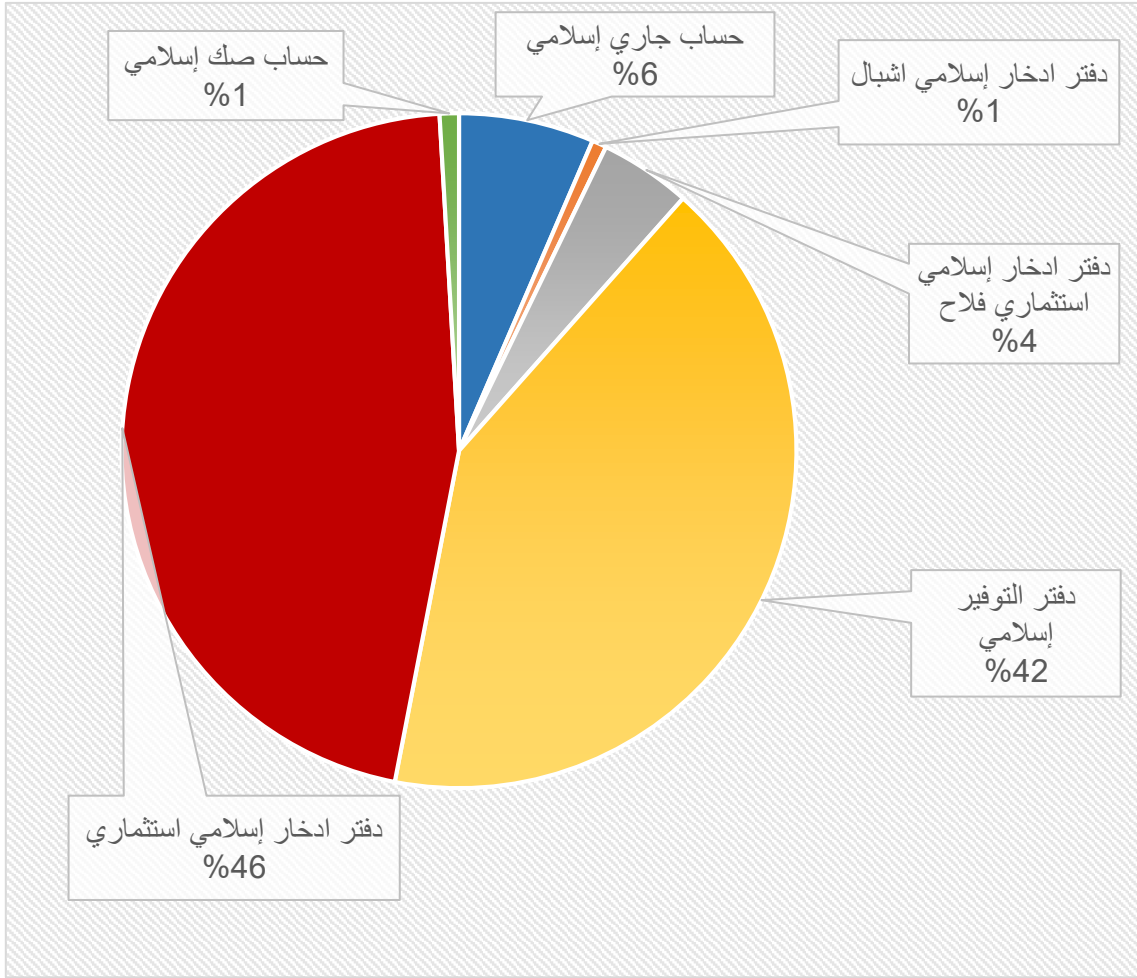
رغم أن عدد الحسابات المفتوحة في دفتر التمويل الإسلامي العادي دون فوائد أكبر من تلك المفتوحة على مستوى دفتر التوفير الإسلامي الاستثماري، إلا أنّ قيمة الأموال المودعة في الحساب الثاني أكبر من تلك المودعة في الحساب الأول، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنّ هذا النوع من التوفير كان له دور فعال في استقطاب كم معتبر من الأموال من الافراد ذوي الرغبة في استثمار أموالهم المدخرة بطريقة شرعية.

أما فيما يتعلق بباقي الحسابات فنلاحظ أنّ هناك إقبال جيد من طرف الزبائن على فتح حسابات جارية وذلك رغبة منهم في تفادي الاقتطاعات من الحساب الجاري في حالة السحب أو الاطلاع على الرصيد التي تستعمل في الحسابات الجارية التقليدية، يليه حساب دفتر التوفير الإسلامي الاستثماري فلاح الذي يلاحظ أنه مازال قليل الاقبال مقارنة بعدد الفلاحين الذين يتعاملون مع البنك محل الدراسة والذين يمثلون الفئة الأكبر من الزبائن، وذلك يعود أساسا إلى أنهم غالبا ما يلجؤون إلى البنك بهدف الحصول على القروض وليس بهدف توفيرهم للأموال.

أما إقبال الزبائن نحو فتح حسابي الصك الإسلامي وتوفير إسلامي أشبال فيعتبر كبيرا من خلال عدد الحسابات ولكنه ضئيل فيما يتعلق بالقيمة الاجمالية للإيداع وذلك نظرا للمبالغ القليلة التي تودع بهم.

ولتوضيح أكثر سنمثل المعطيات السابقة في شكل دائرة نسبية كما هو موضح فيما يلي:

الشكل (05): نسبة الایداعات حسب نوع الحساب



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

من الملاحظ من خلال الدائرة النسبية أنّ حسابات دفتر التوفير الإسلامي الاستثماري تأخذ حصة الأسد فيما يتعلق بالموارد المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث أنّها تشكل ما يقدر ب 46 % من حجم الودائع الاسلامية، أي أنّها تمثل تقريبا نصف الودائع، أما دفاتر التوفير الإسلامي العادية فتحتل المرتبة الثانية فيما يتعلق بحجم الودائع الاسلامية إذ تشكل نسبة 42 %، أما ما نسبته 12 % فتشمل ودائع كل من الحساب الجاري الإسلامي (6%)، دفتر توفير إسلامي استثماري فلاح (4%) حسابات صك إسلامي (1%)، ودفتر إسلامي أشبالي (1%).

من الواضح أنّ أكثر الحسابات التي تجذب الزبائن هي حسابات التوفير التي تعود على أصحابها بعوائد مالية كما هو الحال بالنسبة لحساب التوفير الإسلامي الاستثماري، إلا أنّ حساب التوفير الإسلامي استثماري فلاح مازال يشهد نسبة قليلة من الایداعات وذلك يعود كما سبق وأن ذكرنا إلى أنّ هذه الفئة من الزبائن غالبا ما تلجأ إلى البنك من أجل الاقتراض وتمويل المشاريع الفلاحية وليس من أجل الادخار.

الفصل الثالث..... دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

أما باقي الحسابات فهي عبارة عن ودائع تلك الفئة من الافراد الذين يرفضون التعامل بمعدلات الفائدة الربوية، وجاء هذا النوع من التوفير كحل لهم في الاحتفاظ بأموالهم لدى البنك بما تقتضيه الشريعة الإسلامية.

خلاصة الفصل:

لقد رأينا في هذا الفصل كيف أمكن لهذا المولود الجديد وما المسمى بشبابيك الصيرفة الاسلامية على مستوى البنك الفلاحة والتنمية الريفية، من استقبال كم لا بأس به من مدخرات الأفراد وكانت متنوعة بين جميع الفئات العمرية وجميع الأفراد وذلك حسب رغباتهم.

هذا النمو الذي تشهده الصيرفة الاسلامية والذي كانت دعائمه أولا وقبل كل شيء موافقة التعاملات المالية المبتكرة لمتطلبات الشريعة الاسلامية، والتي كانت حافزا لاستقبال الودائع من المدخرين والراغبين في حلول توافق انتمائهم الإسلامي.

الخاتمة

الخاتمة:

قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بسن العديد من القوانين والتشريعات التنظيمية للنهوض بنظامها المصرفي الذي لطالما افترن اسمه بمصطلحات لا تتناسب وإياه كالبيروقراطية مركزية القرار.... مما جعله هشاً غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة منه حيث كان قانون 90/10 عبارة عن أول قانون أعطى حق الاستقلالية للبنوك التجارية، وسمح بإنشاء بنوك خاصة في الجزائر كبنك البركة وبنك السلام، ليكون هذا القانون نقطة الانطلاق للانفتاح على الصيرفة الإسلامية وضرورة العمل بها في الجزائر، حيث تم فعلياً ومن خلال اصدار الأمر 03/11، والنظام رقم 18/02 المؤرخ 04/11/2018 السماح للبنوك الجزائرية بإنشاء شبك سمي أنداك بشبكا المالية التشاركية وهو يخص التعامل المصرفي دون تحصيل أو تسديد فوائد.

لم يكن لقوانين النظام السابق أي تطبيق فعلي على أرض الواقع نظراً لتمييز بنوده بنوع من الغموض والقصور فأُلغى بصدور النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا صدور التعليمات 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية حيث جاءت التعليمات بشيء من التفصيل في العمليات البنكية الإسلامية.

إن دراستنا لواقع فتح النوافذ الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالخصوص وكالة المسيلة محل الدراسة وتركيزنا على قدرة هذا الأخيرة على استقطاب مدخرات الافراد الذين لطالما رفضوا التعامل المصرفي الربوي، جعلنا نخرج بالعديد من النتائج التي تعتبر في مجملها إيجابية وتفسر جلياً الرغبة في الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية والتي تتمثل فيما يلي:

- قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم خدمات إسلامية كثيرة ومتنوعة تُخدم كل فئات المجتمع دون استثناء.
- حاز كلٌّ من حساب دفتر ادخار إسلامي استثمار ودفتر التوفير الإسلامي العادي المرتبة الأولى فيما يتعلق بإقبال الزبائن عليهما
- مازال حساب التوفير الإسلامي استثمار فلاح يشهد نسبة قليلة من الايداعات وذلك يعود أساساً إلى أن هذه الفئة من الزبائن غالباً ما تلجأ إلى البنك من أجل الاقتراض وتمويل المشاريع الفلاحية وليس من أجل الادخار
- يشهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة اقبالا معتبراً من طرف الزبائن لإيداع أموالهم، وهذا يدل على تعطش المواطنين لمثل هذه المنتجات.
- التركيز على بعض التكنولوجيات المالية وان كانت ليست متطورة جداً فهي على العموم في الطريق الجيد كطلب موعد للحصول على تمويل.

التوصيات:

انطلاقاً مما سبق واستناداً على النتائج المحصل عليها من خلال تحليل المعطيات الخاصة بالمدخرات على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة حاولنا اقتراح التوصيات التالية:

- تنظيم حملات تعريفية تمثل هذه المنتجات لفئة الفلاحين لرفع مستوى الوعي لديهم بضرورة استثمار أموالهم المدخرة خارج القطاع المصرفي ومحاولة اقناعهم بأنها معاملات إسلامية شرعية محضه.
- التركيز على فتح وكالات مستقلة خاصة بالصيرفة الإسلامية لإعطاء الزبائن ثقة أكبر في أنّ هذه التعاملات شرعية وليس لها صلة بالتعاملات البنكية التقليدية الربوية رغم الفصل الذمة المالية لشباك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك.
- تنظيم مسابقات بين كل ولايات الوطن لأفضل نافذة إسلامية من خلال ترتيب مبلغ الودائع مع منح مكافئات مالية أو جوائز معتبرة لمدراء الوكالات الولائية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحتل المراتب الأولى، وذلك من أجل تشجيع المسيرين على استعمال أكبر قدر ممكن من وسائل الاعلام والاشهار لمنتجاتهم الإسلامية وبالتالي استقطاب أكبر قدر ممكن من العملاء.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. القرآن الكريم
2. علي لطفى، 1986، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، القاهرة.
3. ابن المنصور، 2009، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ج3
4. الفيروز آبادي، 2013، القاموس المحيظ، دار الحديث، القاهرة، ج3

المذكرات:

1. جلادي إيمان نور الهدى، (2011-2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- خطيب خالد، (2003-2004)، فعالية ادخار العائلات في الاقتصاد الوطني حالة صندوق الوطني للتوفير والاحتياط وشبكة البريد والمواصلات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر.
1. إيمان نور الهدى جلادي، (2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3.
2. خطيب خالد، (2004)، فعالية ادخار العائلات في الاقتصاد الوطني، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر.
3. دحو محمد، (2019-2020)، تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أدرار، الموسم.
4. - حسام خضور، (2013-2014)، دور المصارف في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، الموسم.
5. آمال لعمش، (2011-2012)، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، الموسم.

المجلات والمنشورات:

1. ماريو ماريو ماريني، (1982)، خيارات التنمية وتعبئة المدخرات المصرفية والشخصية، مجلة الادخار والتنمية، ميلانو، العدد الأول.
2. أماني علي محمد كريم، (2017)، دور صناديق الاستثمار في تعبئة مدخرات القطاع العائلي (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العينة)، مجلة البحوث التجارية، العدد الاول، جامعة الزقازيق، كلية التجارة.

3. محمد قوجيل، نبيلة قرزيز، (2021)، استخدامات التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، ص 246-266.
4. نور الدين كروش، وآخرون، (2020)، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة، المجلد 04، العدد 02، ص 111-132.
5. عليوي عبد الكريم، مزيان محمد توفيق، (2022)، التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 01، ص 87-106.
6. ابتسام ساعد، رابح خوني، (2017)، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، ص 343-352.
7. حنان العمراوي، (2019)، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة: "منصة ناسداك دبي للمراجحة"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد: 03 مكرر (الجزء الأول)، ص 343-363.
8. حملة عز الدين، (2020)، الصيرفة الإسلامية في السودان(200-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، ص 244-255.
9. هادف نسرين، سعيدي خديجة، (2024)، دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة في بنغلاديش البنك الإسلامي المحدود نموذجاً، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، ص 146-165.
10. بنك السلام، (2012)، التقرير السنوي
11. منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، (2024)، الموجز الإقليمي لدول لأوروبا، السلسلة الإقليمية الموجزة،
12. منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، (2024)، الموجز الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السلسلة الإقليمية الموجزة.
13. منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، (2024)، الموجز الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، السلسلة الإقليمية الموجزة.
14. منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، (2024)، الموجز الإقليمي لدول جنوب وجنوب شرق آسيا، السلسلة الإقليمية الموجزة.
15. منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، (2022)، تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي (الواقع-التحديات-الصمود).

المؤتمرات:

1. مريم قشي إيمان بركان، (2021)، أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.

2. بن منصور عبد الله، مرابط سليمان، (2003)، تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر.
3. حازم فضل الله ساسي، (2018)، استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية: Finterra Waqf Chain نموذجاً، المؤتمر العالمي حول الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر، ماليزيا، 3 و4 أكتوبر 2018.

القوانين:

1. القانون رقم 19-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية عدد 16، لسنة 1990
2. نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 بعده العمليات التوكية المتعلقة بالصرافة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية عدد 16، لسنة 2020.
3. نظام رقم 24-04 مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1446 الموافق 13 أكتوبر سنة 2024، يتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 17 جمادى الأولى 1446 الموافق 19 نوفمبر 2024
4. قانون 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر 2025 يتضمن قانون المالية لسنة 2025، جريدة رسمية رقم 84، لسنة 2024.
5. قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، جريدة رسمية عدد 43، لسنة 2023.
6. نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصوفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، جريدة رسمية عدد 73، لسنة 2018.

المواقع الالكترونية

1. وكالة الانباء الجزائرية، صيرفة إسلامية: تطور إيجابي وودائع تفوق 800 مليار دج، 2025/01/02
<https://www.aps.dz/ar/economie/173426-800>
2. السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) بدون تاريخ، (نبذة عن السوق المالية الإسلامية الدولية)
<https://www.iifm.net/arabic/>نبذة عن-السوق-المالية-الإسلامية-الدولية
3. مركز دبي للصرافة والتمويل الإسلامي (DCIBF)، بدون تاريخ، (نبذة حول المركز).
<https://www.dcibf.ae/ar/content/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2>

4. مبادرات جديدة من دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي خلال 2018.

<https://themwl.org/mwn/node/307>

5. بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بدون تاريخ

<https://badrbank.dz>

الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس**

رقم: 79

**الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية**

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بفتوى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية. فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

النافذة الإسلامية

الأعلى

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

بوعبيد الله عكرم





ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.



الملحق رقم (03)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 -- 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.

بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 17 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناهضة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

حساب توفير إسلامي

2020 أفرس 05

بسم المجلس الإسلامي الأعلى

بوعصب الله مخلوأم الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الجمهورية
مجلس الأئمة الأعلیٰ
الرئيس

رقم: 65

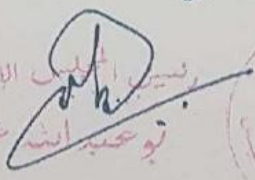
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:


بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 17 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناهضة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

حساب ادخار إسلامي استثماري

توقيع:  **نور الدين غلام الله**

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات اخرجية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

ت: 66

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
 - بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
 - بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 17 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

5 5 شهر 2020

حساب ادخار إسلامي استثماري فلاح

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
يوسف عبد السلام



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية
رقم: 73

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،

- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمجددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناقذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

المراجعة للأشغال
05 أكتوبر 2020

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بو محمد المصطفى



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الاستشاري الأعلى

الرئيس
رغ: 17

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصرافة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصرافة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

المراجعة للمعدات المهنية

رئيس المجلس الاستشاري الأعلى
يوسف عبد السلام التلمة

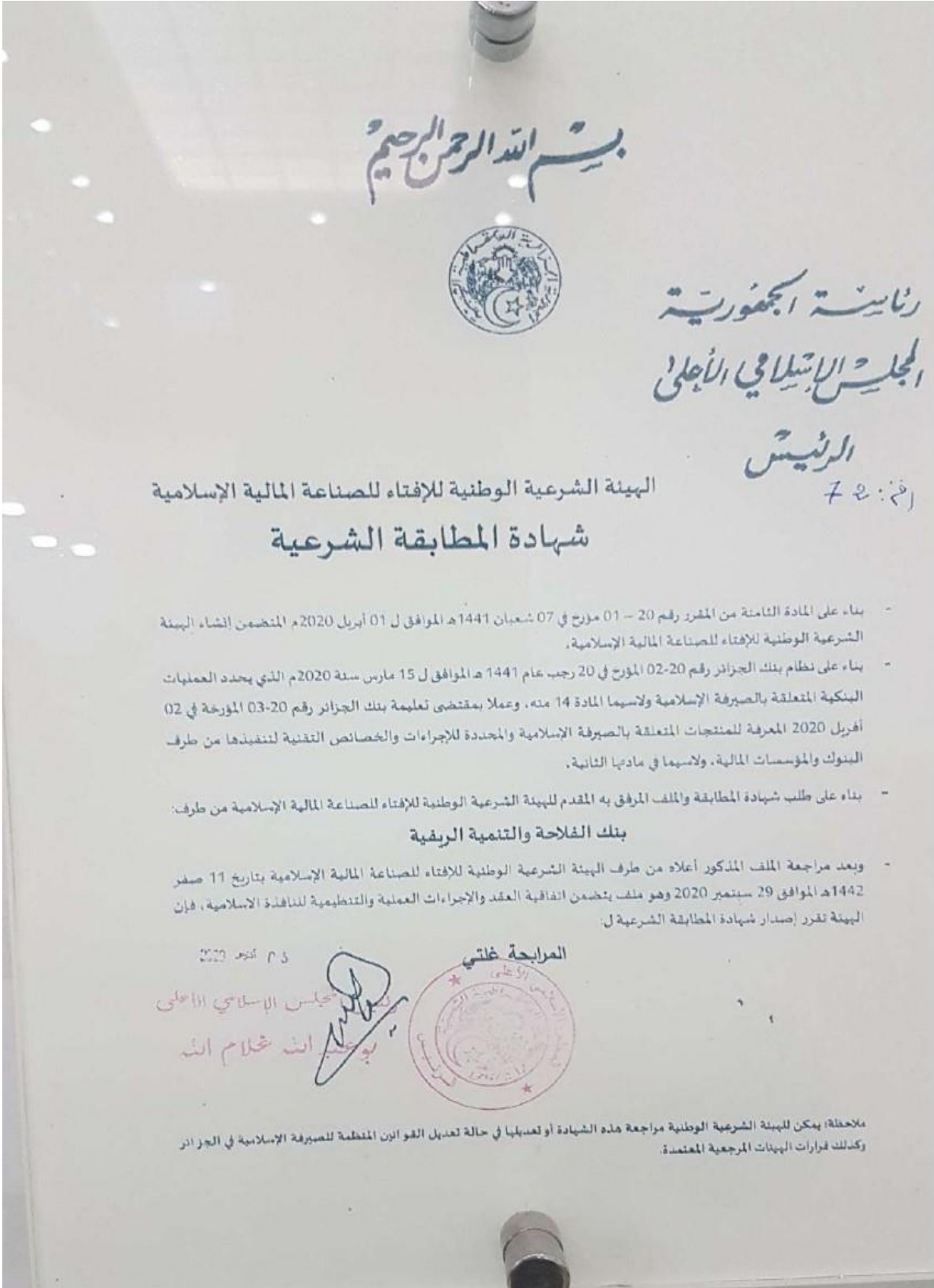


ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصرافة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (10)



الملحق رقم (11)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس
رقم: 74**

**الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية**

بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمجددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،

بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للفاضة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

25 نونبر 2020

المرابحة للإنتاج الفلاحي


بوعحمد بن محمد



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (14)

